الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت -

معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

الدورات الإقتصادية

(دراسة قياسية لحالة الجزائر 2019/1971)

إعداد الطّالبين

- مسايسة فاطمة الزّهراء
- مسعودي سفيان إبن الدّين

إشراف الدّكتور

1. سي محمّد كمال

السنة الجامعية 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

(و آخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين)

الشكر و الثناء والحمد الكثير لله سبحانه وتعالى الذي بنعمته تتم الصالحات و الذي أمدنا بالعزيمة و الإصرار و وفقنا ، على طريق الطموح ، الشكر لله الذي كسانا ثوب التخرّج و أدخل الفرحة على قلوبنا.

كما نتقدم بأسمى عبارات الامتنان إلى أستاذنا الدكتور" سي محمد كمال" لتفضله الكريم بالاشراف على هذه الدراسة راجين من الله أن يسدد خطاه ويحقق مبتغاه .

عرفاننا و شكرنا و تقديرنا للأستاذتين الفاضلتين نعيمة ابن طوير و حبشي فادية اللّتان لم تبخلا علينّا من عظيم إرشاداتهما و توجيهاتهما وفقهما الله في مسيرتهما المهنيّة .

كما نتوجه بخالص الشكر لكل الأساتذة و الزملاء الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي و كانوا عونا لنا ، و لأساتذتنا الموقرين أعضاء لجنة المناقشة، فهم أهل لسد خللها و تقويم معوجها سائلين المولى ان يوتيهم الله كل خير .

إهداء

إلى وطني المجيد ، الجزائر

إلى من وضع المولى الجنة تحت قدميها إلى خالد الذكر الذي لم يغفل أن يعطيني طريق الخير و السعادة إلى بطلي و خير متال لرب الأسرة إلى معنى الحب و التفاني إلى من ستبقى إرشاداتهما و نصائحهما نجوما أهتدي بها اليوم و غدا و إلى الأبد إلى من قدما لي الكثير و لم ينتظرا الشكر صاحبي البصمة الصادقة في حياتي والدي الحبيبين أطال الله عمرهما و جزاهما الله عني كل خير .

إلى رفقاء البيت الدين يحملون في طياتهم ذكريات طفولتي و شبابي إخوتي و فلذات أكبادهم براءة بيتنا .

إلى زميلي و صديقي الغالي الدي رافقني طيلة مسيرتي الجامعية و كان عونا لي: سفيان

إلى صديقاتي و رفيقاتي اللاتي أمضيت معهن أجمل سنيني و خصوصا : زهيّة ، إكرام ، سماح ، لطيفة ،زهيرة .

إلى كل زملائي دفعة ثانية ماستر .

إلى كل العائلة الكريمة ومن لم تسعفني السطور لأذكرهم و ذكراهم في قلبي .

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مراحلي الدراسية .

إلى كل من كان النجاح سبيله و العلم دليله .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع ...

مسايسة فاطمة الزهراء

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاه على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوه في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما نورا لدربي

الى أخي وليد و أختي روميساء

إلى كل العائلة الكريمة و بالأخص جدي الحبيب أطال اللّه عمره

إلى زميلتي و رفيقة المشوار مسايسة فاطمة الزهراء

إلى أساتذتي الكرام و أخص بالذكر منهم مؤطري الدكتور كمال سي محمد عوضه الله في رزقه

إلى كل أصدقائي ، إلى كل زملائي في الدفعة، جامعة بلحاج بوشعيب ، إلى كل من كان لهم اثر

على حياتي، و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي .

مسعودي سفيان إبن الدين

الملخّص:

يتمثّل الهدف الأساسي لهذه الدّراسة في تقديم مفهوم شامل للدّورات الإقتصاديّة الّتي باتت تلازم النشاط الإقتصادي الرّاسمالي و الّتي من مظاهرها وسماتها تعاقب الإقتصاد على أربعة مراحل وهي مرحلة التّوسّع ، مرحلة الرّواج ، مرحلة الرّكود و مرحلة الكساد . إضافة إلى التّطرّق لأهمّ النّظريّات الّتي تبنّتها و الّتي درس المفكّرون الإقتصاديّون فيها مسبّباتها كلّ حسب رأيه ، و سنقوم في هذه الدّراسة بقياس الإرتباط المقطعي cross–correlation إستنادا إلى عدّة متغيّرات حيث يساعدنا هذا النّموذج في دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و متغيّرات الدّراسة (الإنفاق الكلّي ، الإنفاق الأسري ، الإنفاق الإستثماري و الميزان التّجاري) حيت سنقوم بدراسة تحليليّة للمتغيّرات المذكورة خلال فترة الدّراسة (2019/1971) ، و لقد توصّلنا من خلال دراستنا أنّ المتغيّرات الإقتصاديّة الكليّة تكتسي أهمّيّة بالغة في تحليل واقع النّمو و أنّ النّفط هو المسيّر القائد للإقتصاد الجزائري ، و لقد بات هذا الأخير مرهونا بعائدات البترول و أسعاره في السّوق العالميّة .

الكلمات المفتاحيّة : الدّورات الإقتصاديّة ، دورة الأعمال التّجاريّة ، الإرتباط المقطعي ، أسعار النّفط ، الإنفاق الحكومي .

Abstract:

The main objective of this study is to provide a comprehensive concept of the business cycles that have become associated with capitalist economic activity, and whose manifestations and characteristics punish the economy in four phases, namely, the phase of a peak, reccession , a trough and expansion. In addition to addressing the most important theories that have been adopted and whose causes have been studied by economic thinkers, each according to his opinion. We will study I cross correlation based on several variables as this model helps us to study the relation between gross national expenditure and the variables(Household spending , gross fixed capital formation , spending and trade balance and final consumption expenditure) where we will conduct an analytical study of the variables mentioned during the study period (1971/2019), and we have concluded through our study that the macroeconomic variables are of great importance in analyzing the reality of growth and that oil is the Algerian path, the leader of the economy The latter has become dependent on oil revenues and prices in the world market.

Key words : economic cycles , business cycle , cross-correlation , oil price,gross national expenditure .

قائمة المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: أدبيات الدراسة	01–27
تمهيد الفصل	02
I. أدبيات الدراسة النّظريّة	03
1. ماهية الدورات الإقتصادية	03
2. أنواع الدّورات الإقتصادية	08
3. النظريّات المفسرة للدّورات الإقتصاديّة	13
II. أدبيات الدّراسات التطبيقية	21
1. الدّراسات السّابقة	21
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني :الدّراسة التّطبيقية	28–42
تمهيد الفصل	29
I. النموذج و المتغيّرات المستخدمة	30
1. نموذج الإرتباط المقطعي cross–correlation	30

2. المتغيرات المدروسة	31
II. دراسة تحليليّة وصفيّة لمتغيّرات الدّراسة	33
1. دراسة قياسيّة للدّورات الإقتصاديّة في الجزائر	39
خلاصة الفصل	42
خاتمة عامّة	44
قائمة المراجع	47

قائمة الأشكال :

رقم الشّكل	العنوان	الصفحة
01	مراحل الدّورة الإقتصادية	05
02	دورة كوندراتيف	09
03	دورة جوغلار	11
04	رسم بياني يمثّل التّفاعل بين الدّورات (كيتشن ، جوغلار ، كوندراتيف)	12
05	تطوّر معدّل الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2019/1971	30
06	تطوّر معدّل الإنفاق الكلّي خلال الفترة 2019/1971	31
07	تطوّر معدّل الإنفاق الأسري خلال الفترة 1971 /2019	32
08	تطوّر الإنفاق الإستثماري خلال الفترة 2019/1971	33
09	تطوّر معدّل الميزان التّجاري خلال الفترة 2019/1971	34

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصّفحة
01	المتغيّرات الإقتصاديّة المستخدمة و ترميزها	28
02	الإحصائيّات الوصفيّة لمتغيّرات الدّراسة	35
03	جدول يوضّح العلاقة المتبادلة بين متغيّرات الدّراسة	36
04	جدول يوضّح الإرتباط التّقاطعي بين مكوّنات النّاتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة 2019/1970	37

المقدّمة العامّة

1. توطئة :

تعدّ الدّورات الإقتصادية ظاهرة إعتياديّة في النّشاط الإقتصادي تلازمه ملازمة تامّة منذ القديم و تحتلّ مركز الصّدارة من بين المشاكل الّتي تعترض النّظام الرّأسمالي و مظاهرها غدت أكتر تعقيدا منذ ظهور الثّورة الصّناعية ، و ترجع مشكلة الدّورة الإقتصاديّة إلى زمن النّبي يوسف حيث تكلّمت سورة يوسف عن دورة مدّتها سبع سنوات من الحصاد تعقبها سبع سنوات عجاف إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) "سورة يوسف الآية 43 ، وجاء التفسير لهذه الرؤيا من قبل يوسف عليه السلام بعدما احضروه للملك (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ° فذروه في ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ) سورة يوسف الآية 47 –49 ،وقد جاءت كلمة عجاف لترادف كلمة أزمة في اللغة، ، و كما أشارت إليه الآية الكريمة فكلّ سلسلة من التّوسّع و الإزدهار تتبعها سنوات من الرّكود و التّرأجع .

و كباقي الإقتصاديّات العالميّة فالإقتصاد الجزائري بحكم إرتباطه مع العالم الخارجي من خلال التّصدير و الإستيراد ، و نشاطاته في الدّاخل يتأثّر بهذه التّقلّبات الدّوريّة و يمر بفترات رواج و ركود فبعد فترة الركود في النمو الإقتصادي التي شهدها فترة التسعينات تلتها فترة توسع في مختلف مكونات النشاط الإقتصادي منذ بداية العقد الماضي من هذا القرن، وذلك بفعل تطبيق برامج تنمية خماسية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي وتعد دراسة التوازن الاقتصادي الكلي ذات أهمية كبيرة للجهات المختصة في وضع السياسات الاقتصادية، إذ على أساسه يتم تقييم أداء السياسات الاقتصادية الموضوعة قيد التنفيذ، والتي التحكم في الدورات الإقتصادية من خلال تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصاديّة .

2. إشكاليّة البحث:

على ضوء ما تكلّمنا عنه تظهر ملامح إشكاليّة بحتنا والّتي يمكن صياغتها على النّحو التّالي :

ماذا نعني بالدّورات الإقتصاديّة ؟ و كيف يتم تقديرها في الجزائر؟

و يمكننا اشتقاق من هذا لتساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكرها في النقاط التالية :

ما المقصود بالدّورات الإقتصاديّة ، و ما هي أهمّ النّظريآت المفسّرة لها ؟

ما هو النموذج الأمثل للبحث الدّورات الإقتصادية؟

3. فرضيات البحث :

المتغيرات الإقتصادية الكلية تفسر الدّورات الإقتصادية في الجزائر.

أسعار النّفط لها دور كبير في تحديد فترات الرّكود و الرّخاء

4. أسباب إختيار الموضوع :

❖ تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها ما يلي :

- الإرتباط الكبير للإقتصاد الجزائري بقطاع النّفط بإعتباره يمثّل المصدر الأساسي للدّخل الوطني و الإيرادات العامّة .
- إندراج الموضوع في الإقتصاد الكلّي و الّذي يمثّل صلب التّخصّص .
- الرّغبة في التّطلّع و فهم الموضوع .
- ترشيح الموضوع من قبل الأستاذ المشرف .

5. أهمّية الموضوع :

يحتلّ البحث أهمّية بالغة في كونه يمدّمنا فكرة شاملة عن أهمّ المشاكل الّتي مسّت جميع الإقتصاديّات الرّاسماليّة ألا و هي الدّورة الإقتصاديّة و الّتي تمثّل خطورة خصوصا على الدّول الّتي تتّسم بدرجة متواضعة من التّقدّم في هياكلها الإنتاجيّة و أنظمتها الإقتصاديّة ، و موضوع بحتنا سيساهم بشكل عامّ في فهم خصائصها و العوامل المسؤولة عنها .

6. حدود الموضوع :

بالنّسبة لحدود دراستنا المكانيّة فهي تتمركز حول الجزائر و تمسّ الجانب الإقتصادي لها ، أما فيما يخصّ الحدود الزّمانيّة فإنّ فترة الدّراسة تمتدّ من 1971 –2019 .

7. أهداف الدّراسة :

تهدف هذه الدّراسة إلى الإجابة عن التّساؤلات الواردة في إشكاليّة البحت و محاولة دراسة الإطار النّظري للدّورات الإقتصاديّة ، إضافة إلى إبراز أسباب حدوث الدّورات الإقتصاديّة و ذلك

من خلال تحليل عدّة نظريّات مفسّرة لها ، كما تحاول هذه الدراسة بحث اثر كل متغير من متغيرات الدراسة كالانفاق الاسري والحكومي الاستثنماري و ميزان المدفوعات على الدورات الاقتصادية

8. منهج الدّراسة و الأدوات المستخدمة :

محاولة منّا الإجابة على الإشكاليّة السّابقة الذّكر و إختيار الفرضيّات فقد قمنا بإتّباع مزيج من المناهج نظرا لطبيعة الدّراسة ، حيث إعتمدنا المنهج الوصفي و عرض و تحديد أهمّ التّتعاريف و النّظريّات المتّصلة بظاهرة الدّورات الإقتصاديّة ، أمّا الجانب التّطبيقي فقد إستخدمنا نموذج قياس الإرتباط المقطعي cross correlation الذي يعد احد الاساليب القياسية ، ومن هنا نستنتج أنّ هذه الدّراسة تمزج بين الأسلوبين لتقديم أفضل النّتائج إلى جانب هذا استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في : البرامج الإحصائية المتخصصة مثل Excel، Eviews.

9. مرجعيّة الدّراسة :

من أجل التّطرّق لموضوع الدّراسة تمّ الإعتماد على عدّة مصادر ، فيما يخصّ الجانب النّظري تمّ الإعتماد على المقالات و الكتب و البحوث الجامعيّة الّتي إختصّت و تناولت هذا الموضوع ، جلّها إلكترونية من خلال المواقع SNDL و ASJP إضافة إلى قناة على التلغرام المسمّاة بقناة كتب إقتصاديّة و موقع نور أمّا في الدّراسة التّطبيقيّة فقد إعتمدنا في الفهم على الدّراسات السّابقة الّتي عالجت موضوع الدّراسة و إستخدمت النّموذج المعمول به .

1. صعوبات البحث :

من بين أهمّ المعوّقات التي عرقلت سيرورة بحثنا في بادئ الأمر صعوبة الحصول على المراجع و خاصة الكتب الورقيّة الّتي تسهل عمليّة الإطّلاع غلى الموضوع نظرا لنذرتها و محدوديّتها في المكتبة الجامعيّة ، إضافة إلى عدم القدرة على إستخراج الكتب من المكاتب العموميّة و السّبب المقدّم لنا هو فيروس كورونا .

10. هيكل البحث :

طبقا للإشكاليّة العامّة للبحث و من أجل الإجابة على التّساؤلات المختلفة المترتّبة عنها ، مع الإلتزام بطريقة IMRAD فإنّ دراستنا ستتناول فصلين تسبقهما مقدّمة عامّة ، لتنتهي الدّراسة بخاتمة عامّة ، يتناول الفصل الأوّل الإطار النّظري للدّورات الإقتصاديّة بصفة عامّة في مبحثين المبحث الأوّل تطرّق إلى تعريفها و أهمّ مراحلها و مؤشّراتها إضافة إلى أنواعها و أهمّ النّظريّات المفسّرة لها ، أمّا في المبحث الثّاني فقد أشرنا إلى بعض الدّراسات السّابقة الّتي عنت موضوع الدّورات الإقتصاديّة

حسب ترتيبها الزّمني . بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي الّذي درسنا من خلاله الإرتباط المقطعي cross-correlation الّذي يحدّد العلاقة بين الإنفاق الحكومي و المتغيّرات قيد الدّراسة ، و منه عرض النّتائج المتوصّل إليها ، و الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة .

الفصل الأول

تمهيد :

على مدى عصور عدّة شهدت جلّ الإقتصاديّات بإختلاف درجة تقدّمها إنطلاقا من الإقتصاديات المتخلفة إلى الإقتصاديات الصاعدة والمتقدمة، مراحل رواج و إزدهار و رخاء تلتها مراحل من الإنكماش و الرّكود ،هذه الحركة شبيهة بالتّموّجات و التّذبذبات و لقد شهدها النّظام الرّاسمالي بصفة آليّة و مستمرّة، و هي لا تختص بمرحلة دون غيرها و لا بعصر دون غيره .

على هذا الأساس يأتي هذا الفصل الّذي سنحاول من خلاله إستعراض أهم الأساسيّات حول الدّورة الإقتصاديّة و النّظريّات المفسّرة لها إضافة إلى التّطرّق لأهمّ الدّراسات السّابقة الّتي تناولتها .

I. أدبيّات الدّراسة النظرية :

نتطرّق في هذا الجزء إلى مدخل في الدورات الاقتصادية، من خلال تعريفها و مراحلها و مؤشّراهتها ، إضافة إلى أنواعها و أهم النظريات الّتي تناولها ، من خلال عرض وجيز ، وذلك على النحو الآتي:

1. ماهية الدورات الإقتصادية :

1.1. تعريف الدّورات الإقتصاديّة :

تعددت تعاريف الدورات الاقتصادية، من مفكر إقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدارس الفكرية للإقتصاديين،و بإختلاف الزّمان و المكان ، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، و عموما يمكن تعريف الدّورات الإقتصاديّة على النحو الآتي : ينظر لها بول آ . ساموبلسون و ويليام د . نوردهاوس على أنها " تأرجح مجموع الناتج القومي و الدخل و العمالة .الذي يدوم عادة لفترة تتراوح مابين سنتين إلى عشر سنوات و التي تتصف بتوسّع معظم قطاعات الإقتصاد أو إنكماشها . "[1] أما الأستاذ صالح خصاونة فقد قال عنها بأنها تلك الذبذبات المتكررة او الموجات من الصعود والهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي عبر السنيين والتي تصيب بالذات متغيرات الدخل ومستوى التوظف والمستوى العام للاسعار...."[2] كما عرفها الدكتور ضياء مجيد الموسوي "بأنها التوسع الإقتصادي و الإزدهار يعقبه الإضطراب و الإنهيار الإقتصادي و يحل الكساد فينخفض مستوى الإنتاج و حجم الإستخدام و بعد أن يصل الإقتصاد إلى قاع الجمود يبدأ الإنطلاق من جديد ." [3] وإعتبرها الأستاذان كمال باصور و محمد هاني بأنها تذبذبات غير منتظمة في النشاط الإقتصادي صعودا أو نزولا أو هي موجات من الهبوط و الصعود في حجم و مكونات النشاط الإقتصادي تختلف عن بعضها من حيث التّوقيت و المدّة وتمس مختلف مكونات النّشاط الإقتصادي في آن واحد ."[4] أما الدّكتور رمزي زكي فقد قال في الدّورة الإقتصادية بأنها "تقلبات دوريّة تحدث في حجم الإنتاج و مستوى العمالة ."[5] أما الأستاذان برنارد برنيه و إيف سيمون فقد تطرقا في تعريفهما بأنها حركات إرتفاع و هبوط لمدّة متغيّرة تؤثر كلّيّا أو جزئيّا على

---

[1] بول ساموبلسون ووليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط2 – الأردن 2006 – –ص 585 .

[2] صالح خصاونة– مبادئ الإقتصاد الكلّي– دار وائل للنّشر– ط2 –الأردن – ص157 .

[3] الدّكتور ضياء مجيد الموسوي–أسس علم الإقتصاد – ديوان المطبوعات الجامعيّة – ط2 – الجزائر –2011 ص 139 .

[4] كمال باصور و محمّد هاني– فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2012 – مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة المدية–المجلّد 03–العدد01–سنة 2015 – ص68.

[5] رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة 226–الكويت–أكتوبر 1998 – ص143 .

مجموع إقتصاد معيّن. تتناول هذه التّقلبات كلّ المعطيات الإقتصاديّة :الإنتاج ؛الأسعار ؛الدّخل الوطني؛ النّاتج الوطني الإجمالي ؛ التّجارة الدّوليّة ..."[1] أمّا جيمس جوارتيني و ريجارد استروب فقد قالا فيها بأنها " تقلّبات في المستوى العام للنّشاط الإقتصادي و يمكن قياس هذه التّقلبات من خلال بعض المتغيّرات متل معدّل البطالة و معدّل التّغيّر في النّاتج الإجمالي الحقيقي ."[2]

من مجمل التّعاريف السّابقة يمكننا القول أنّ الدّورات الإقتصاديّة هي تقلبات غير منتظمة في حجم و مكوّنات النّشاط الإقتصادي صعودا و نزولا من مرحلة النّمو و الإنتعاش إلى الإنكماش .

1.2. مراحل الدّورة الإقتصاديّة :

إتفق الإقتصاديون أنّ لكلّ دورة أربعة مراحل و هي :

- **مرحلة الإنتعاش:** وهي فترة يرتفع فيها دخل النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي و العمالة.[3] ممّا يؤدي إلى تراجع معدّلات البطالة ، كما تتميز بارتفاع الدخل لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك ، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للسكان ، كما أن زيادة الطلب الاستهلاكي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم ، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لحل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات ، وبالتالي يرتفع مستوى الاستثمار سواء الجديد أو الإحلالي ، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق الماليّة بمختلف صيغها ؛ كما يزيد الطّلب على الإئتمان نتيجة التّوسّع في الإئتمان و هو ما يؤدّي إلى إرتفاع أسعار الفائدة .[4]

- **مرحلة الرّواج :** ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، ويتزايد معه حجم الدخل ومستوى التوظيف في هذه المرحلة الطّاقة تصبح مستغلّة بالكامل و يبدأ ظهور النّقص في العمّال و بعض المواد الخام الأساسيّة .[5]

---

[1] برنارد برنيه و إيف سيمون– أصول الإقتصاد الكلّي–ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدّين –المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع –ط1– بيروت –1989– ص439.

[2] جيمس جوارتيني وريجارد ستروب– الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح وعبد العظيم محمّد –دار المرّيخ للنّشر –الرّياض–1988–ص197

[3] Campbelle R . McConnell and others –Economics principales ,problems,and policies –McGRAW–HILL Irwin – p521

[4] محمّد هاني –الدّورات الإقتصادية و آليات التحكم فيها حالة الجزائر 2012/2000 –مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصاديّة –كليّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير –نقود و مالية – جامعة د.يحي فارس –المدية –الجزائر –2013–ص 4 .

[5] رجاء خضير عبود موسى الرّبيعي – التحليل الفكري للدّورات الإقتصاديّة–مجلّة كليّة الإدارة و الإقتصاد للدّراسات الإقتصاديّة و الإداريّة و الماليّة – المجلّد 2012 –العدد 07 –31 ديسمبر كانون الأوّل كانون الأوّل 2012 –ص08.

❖ **مرحلة الانكماش:** هو فترة إنخفاض في إجمالي الإنتاج و الدّخل و العمالة [1] و تسمى أيضا مرحلة الأزمة وتتميز بهبوط الأسعار وينتشر الذّعر التّجاري وتطلب البنوك قروضها من العملاء ،وترتفع أسعار الفائدة ،وينخفض حجم الإنتاج والدخل وتتزايد البطالة ،كما يتزايد المخزون السلعى. ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدى لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.[2]

❖ **مرحلة الكساد :** و هي أخطر مرحلة ما لم يتمّ التّحكم فيها كما يمكن أن تؤدّي إلى ما يسمّى بالأزمة الإقتصاديّة حيت تنتشر البطالة و تكسد التّجارة و النّشاط الإقتصادي في عمومه و قد تنخفض الأسعار و تكون معدّلات النّمو الإقتصادي حينها سالبة .[3]

الشكل رقم 1:مراحل الدورات الإقتصادية

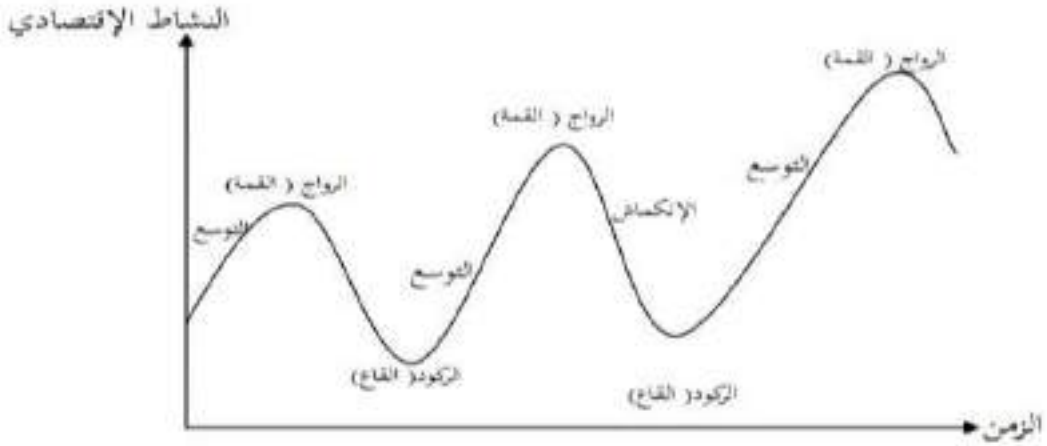

المصدر:بول ساموبلسون و وبليام نورد هاوس – الإقتصاد –ترجمة هشام عبد الله – الأهليّة للنّشر– ط15 – الأردن – 2006 – ص587 .

1.3. مؤشرات وآثار الدورة الاقتصادية:

---

[1] Campbelle R . McConnell and others –Economics principales ,problems,and policies –McGRAW–HILL Irwin –p 521

[2] لبعل فطيمة–إنعكاسات الأزمة الماليّة العالميّة لسنة 2008 على الصادّرات النّفطية للدّول العربية –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصاديّة –كلّية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التّسيير– إقتصاد دولي –جامعة محمّد خيضر –بسكرة – الجزائر –2016/ 2017 –ص 07 .

[3] دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم –نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها –مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس عشر – ص5 .

تظهر آثار الدورة الاقتصادية في حجم الناتج الوطني ، والاستهلاك والاستثمار ، وصناعة الانشاءات والمنتوجات ، وفي سوق العمل ، والاسعار ، والأجور والارباح ، والأسواق المالية. [1]

❖ **الناتج الوطني** : يعبر الناتج الوطني عن مجرى النشاط الوطني . وقديما تبلورت الانهيارات الاقتصادية بتراجع ملحوظ في الناتج القومي القائم ، فانخفض الناتج الوطني في الولايات المتحدة بين عامي 1929 و 1932 بنسبة 38 % بالدولارات الثابتة .

❖ **الاستهلاك والاستثمار** : يتكون الدخل القومي من الاستهلاك والاستثمار ، وان الانهيارات الاقتصادية تؤثر في كل منهما . حتى وان كانت النفقات الخاصة بالأغذية ليست سريعة التأثير بتقلبات الأوضاع الاقتصادية ، إلا أن السلع الكمالية وسلع الاستهلاك الدائم كالسيارات مثلا ، يعتبر الطلب عليها غير مستقر ، لأنه يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الدخل الذي يتأثر بالانهيارات الاقتصادية وينعكس أثرها على الاستثمارات الانتاج هذه السلع . وتعتبر الاستثمارات بمثابة مفتاح تقلبات الأوضاع الاقتصادية .

❖ **المنتوجات الصناعية وصناعة الانشاءات** : أن الطلب على المنتوجات الزراعية يعتبر قليل التأثير بالنسبة للتغيرات في الدخل والأسعار . فزيادة الدخول خلال فترة الازدهار لايؤدي ، بشكل عام ، إلى زيادة مهمة في الطلب على المنتوجات الزراعية . كما أن خصائص العرض التي تتميز بها الزراعة تفسر جمود الإنتاج الزراعي في مجموعه بالنسبة إلى القوى الدورية ، اذ يتأثر الإنتاج الزراعي بالأوضاع الجوية وتوافر اليد العاملة الزراعية، وفي القطاع الصناعي يتأثر الطلب على المنتوجات الصناعية بالتغيرات في الطلب الاجمالي . وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كالفولاذ ، والآلات ، والاجهزة الصناعية) أقل استقرارا من سلع الاستهلاك . كما أن صناعة الإنشاءات وبناء المساكن تعتبر غير مستقرة ، نتيجة تأثرها بشروط التمويل وأسعار الفائدة . ويؤثر بناء المساكن في الولايات المتحدة وكندا على استقرار الطلب الاجمالي .

❖ **حجم الاستخدام** : تعد البطالة ، بلا ريب ، الدليل الاجتماعي الذي هو أكثر تعبيرا عن الدورة الاقتصادية ، اذ تنعكس التقلبات الاقتصادية على سوق العمل . ففي فترة الانتعاش يتم استخدام عدد اضافي من الموظفين والعمال عندما يزداد الإنتاج توسعا ، ويحصل العكس في فترة الانتكاس الاقتصادي ، ويرتفع حجم البطالة عندما يقع الاقتصاد إلى القعر في حالة الكساد الاقتصادي .

❖ **مستويات الأسعار** : يتزايد ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد الوطني متوجها نحو القمة ، أي مرحلة الازدهار ، حيث يقترب من مستوى الاستخدام التام للموارد الاقتصادية ، لأن

---

[1] ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الثاني – ديوان المطبوعات الجامعية – ط2 – الجزائر–2011 .

عرضها يصبح قليل المرونة أو غير مرن . ويبرر المنتجون ارتفاع اسعار منتجاتهم نتيجة ارتفاع تكاليف انتاجها ، الأمر الذي يتقبله المستهلكون بسهولة.ويحصل العكس عندما يمر الاقتصاد في فترة الانهيار الاقتصادي ، وفيها تنهار الأسعار ، وخاصة أسعار المواد الأولية .

❖ **الأجور والأرباح** : تعتبر الأرباح أقل استقرارا من باقي مكافآت عوامل الإنتاج . تأخذ الارباح بالصعود كالسهم عند انطلاق الدورة ، إلا أن هذا التصاعد ياخذ بالتباطئ قبل ادراك قمة الدورة ، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ثم تبدأ الأرباح بالهبوط بشكل شديد عند ابتداء الانهيار الاقتصادي . وتختلف شدة تقلبات الأرباح من صناعة إلى أخرى ، وبصورة عامة ، تعتبر غير مستقرة في صناعات سلع الإنتاج ، وسلع الاستهلاك الدائم ، غير أنها أقل تغيرا في قطاع سلع الاستهلاك غير الدائم . وفيما يتعلق بالأجور فانها تتأثر سواء بالصعود أو الهبوط . فمنذ نمو النقابات العمالية أصبحت الأجور أكثر مقاومة للهبوط ، كما انها ترتفع عندما يتوجه الاقتصاد نحو الازدهار ، فيقترب من حالة الاستخدام التام . وفي هذه الفترة تصبح النقابات قوية في المفاوضات الجماعية . أما في فترة تدهور الوضع الاقتصادي ، فان رب العمل يحاول تسريح العمال الأقل انتاجا ، وان من شأن هذا الاجراء ان يساعد على تحسين مردود اليد العاملة في العمل.خاصة وان النقابات العمالية عادة ترفض خفض الأجور عندما يتجه الاقتصاد نحو الهبوط .

❖ **الأسواق المالية** : أن أسوق رؤوس المال تعتبر مؤشر مهما جدا وحساسا أزاء قوى الدورات الاقتصادية ، لأن أسعار السندات المالية والأسهم تسبق في الغالب تقلبات الإنتاج . أن أسعار السندات المالية تبلغ ذروتها في أدنى درجة الانهيار الاقتصادي، أي عندما يكون طلب الائتمان ضئيلا ، والعرض وافرا ، ويكون سعر الفائدة منخفضا. وكلما تثبتت العودة إلى الحالة الطبيعية ، يتجه توسع طلب الاعتمادات نحو رفع سعر الفائدة ، وتأخذ أسعار السندات المالية بالانخفاض . وخلال مرحلة الازدهار تأخذ أسعار السندات بالهبوط ، ويستمر هذا الانخفاض حتى الفترة التي يؤدي فيها انخفاض طلب الاعتماد أو توسع العروض من قبل البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة بعد بلوغ حالة الازدهار القمة وترتفع قيمة السندات المالية في حين أن الأسعار والمنتجات تتجه نحو الهبوط .

❖ أما بالنسبة لأسعار الأسهم فانها تعكس تغيرات سعر ومعدلات الأرباح الناجمة عنها ، وخلافا للسندات فان للاسهم قسائم متغيرة تتوقف على الأرباح التي تتحقق . أن قيمة السهم هي ، مبدئيا ، نتيجة تحويل الأرباح المتوقعة إلى رأسمال ، بمعدلات الفائدة الجارية . لذلك ، فان أسعار الأسهم تتغير تبعا للأرباح المرتقبة ومعدلات الفائدة التي تمنح للرأسمال الناشئ عنها . وفي فترة الانهيار الاقتصادي ، فان معدلات الفائدة المنخفض والآمال التي يعقدها بعض المضاربين على عودة الازدهار الاقتصادي ، كل ذلك يسهم في رفع أسعار الأسهم

. ومع ذلك فان ارتفاع أسعار الأسهم يخضع ، ولو من بعيد ، إلى ارتفاع أسعار السندات المالية . وكلما أخذ تطور الأوضاع الاقتصادية بالتحسن والنمو ، يزداد الاقبال على طلب الأسهم أملا في توقع ارتفاع الأسعار .

2. أنواع الدّورات الإقتصاديّة :

يمكن التّمييز بين تلاتة أنواع من الدّورات الإقتصادية تتنوّع حسب مدّتها الزّمنية و يرجع ذلك إلى الظّروف النّاتجة عنها و تتمثل فيما يلي :

- **الدّورات الصّغرى (kitchin cycles):**

حدد Schumpeter مدتها وسميت بدورات Kitchen نسبة إلى مؤسسها الامريكي JosephnKitchen خلال العشرينات من القرن الماضي حيث اعتبر Kitchen أن حركة المتغيرات الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر اساسية دورات صغيرة مدّتها 40 شهرا ، دورات طويلة تتكون من ثلاث دورات صغيرة و حركات اساسية او اتجاهات .

هذه الفرضية طرحت وتم التأكد من صحتها على بريطانيا والو. م. أ إخلال الفترة 1890_ 1822و كانت بياناتها شهرية لسعر الفائدة واسعار البضائع .

وقد ارجع السبب في الدورات الصغيرة إلى عوامل بسيكولوجية ، كما ركز على أن حصة التكنولوجيا في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الانتاج.[1]

- **الدّورة الطّويلة (Kondratieff Cycle):**

نسبة إلى مؤسّسها كوندراتيف تمتد في العادة لنحو خمسين أو ستين عاما ، وكان كوندراتيف قد بدأ حساباته في موسكو عامي 1919 و 1920 ، ونشرت نتائجها في بداية العشرينات . وقد توصل إلى أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الآن ارتبطت بداية كل دورة طويلة بموجة من التجديدات تغير من تركيب رأس المال الثابت . وطبقا لكوندراتيف فقد بدأت أول دورة في عام 1789 ، وامتدت نحو ستين سنة حتى عام 1849 . ولقد ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن البخارية . وامتدت الثانية نحو سبعة وأربعين عاما ، من سنة 1849 إلى سنة 1899 ، وقد ارتبطت بموجة السكك الحديدية وتطور إنتاج الصلب . وبدأت الموجة الثالثة في عام 1896 بالنفط والسيارة والكهرباء والكيمياء ، وها نحن على أبواب الموجة الرابعة التي ترتبط بمعالجة المعلومات والآلات المبرمجة التي تعمل ذاتيا ، وتكنولوجيا الأحياء ، والطاقة الذرية . [2]

---

[1] أشواق بن قدور –تطوّر النظريات المفسّرة للدّورات الإقتصاديّة –المجلّة الجزائريّة للتّنمية الإقتصادية ص72

[2] فؤاد مرسي –الرّأسماليّة تجدّد نفسها–سلسلة عالم المعرفة–الكويت 1978.

الشكل رقم 2: دورة كوندراتيف

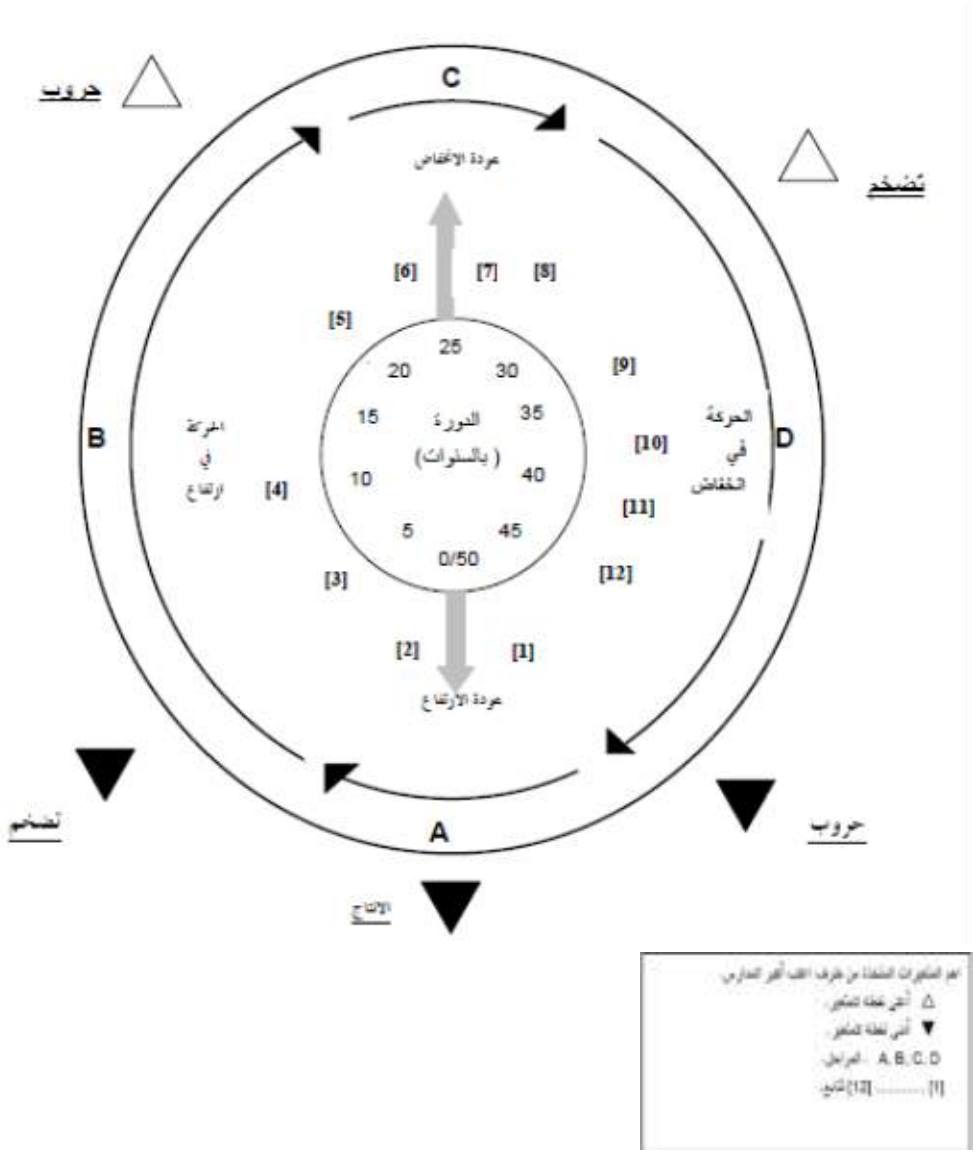

المصدر :نسيمة حاج موسى، "الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007 -2008 -رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية - جامعة محمد بوقرة- بومرداس 2008-2009-ص32 .

[A] عودة ارتفاع كوندراتيف .

[1] نهاية وضعية كوندراتيف في إنخفاض.

[2] بداية كوندراتيف في إرتفاع .

[B] كوندراتيف في إرتفاع .

[3] كوندراتيف في إرتفاع، ظاهرة محققة ذاتيا.

[4] تعزيز الحركة بفضل الإبتكارات .

[5] تدهور كمي كوندراتيف في إرتفاع .

[C] عودة إنخفاض كوندراتيف .

[6] تراجع الإستثمارات .

[7] إستمرار الضغوطات التضخمية.

[8] تراجعات عدة .

[D] كوندراتيف في إنخفاض.

[9] ضعف مستمر في الطلب.

[10] تراكم مستمر للتراجعات .

[11] ظهور فقاعات مضاربية .

[12] سلوك دفاعي للأعوان الإقتصاديين.

❖ **دورة الإستثمار(juglar cycles) :**

تتراوح دورات جوغلار من 8 الى 11 سنة و ينطلق جوغلار فرضيته في كتابه (الأزمات التجارية و عودتها الدورية في فرنسا، إنكلترا و الولايات المتحدة الامريكية) سنة 1862 تتركز حول دراسة بنية أو تركيبة المحفظة المالية للبنوك في ثلاثة دول (فرنسا، إنكلترا، الولايات المتحدة الأمريكية) بين حجم المتحصلات أو المخزون المعدني للنقد Réserve métallique أي السيولة و الخصومات)القروض(، معلوماته أو تحاليله تحوي إشارات لتحديد مراحل الإزهار والركود و إدراك قرب أو بعد الأزمة، بين له فحص ميزانيات البنوك في الدول الثلاثة السابقة الذكر منذ 1800 ، الأمر الذي سمح له بالتقدم و التفصيل و التعمق في هذه النظرية أو الفرضية و بالبرهان على ترابط هذه الأزمات و تأريخه لها وأيضا بالإلمام بأسباب الأزمات حيث يرى في هذا الصدد أن(المظاهر أو الأعراض التي تسبق ظهورها إشارات لانتعاش كبير حيث تكثر المؤسسات و المضاربات من كل نوع، إرتفاع الأسعار،الطلب على العمل و إرتفاع الأجور، وراء الإرتفاع المستمر في جميع المتغيرات، حيث الرغبة في الشراء في وقت وجيز، يؤدي إلى نفقات كبيرة، مبنية ليس على المداخيل و لكن على التقدير الإسمي لرأس المال).[1] وقد ارجع جوغلر الطلب على إنتاج السلع المعمرة الى مجموعة عوامل هي :

- أسعار الفائدة في السوق .
- أرباح المشروعات الاستثمارية .

[1] طالبي صلاح الدّين–تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية و تداعياتها –حالة الجزائر)–مذكّرة ماجيستر في العلوم الإقتصاديّة –جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –2010– ص55 ص56

- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين .
- تكنولوجيا الإنتاج وخزين السلع المعمرة .

وفي دراسة إحصائية معتمدة على السلاسل الزمنية لكل من الأسعار والإنتاج للمدة الواقعة بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في أربع دول انكلترا ، ألمانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة اتضح بان الإنتاج والأسعار يكونان في ارتفاع متزامن ، وخلال تلك المدة 1820-1930 هناك ثلاثة عشر دورة وفقا لمعيار الإنتاج الصناعي ، وثمانية دورات بعد الحرب العالمية الثانية ، وان النظرية الأكثر ارتباطا بدورات جوغلر هي لاشك التي عرضها هاوتري(Haw trey) عام 1927 ، إن تفسير هاوتري للدورات الاقتصادية يتفق مع ماذهب إليه جوغلر [1]، وهدا ما ستنتطرق إليه فيما بعد.

الشكل رقم 3: :دورة جوغلار

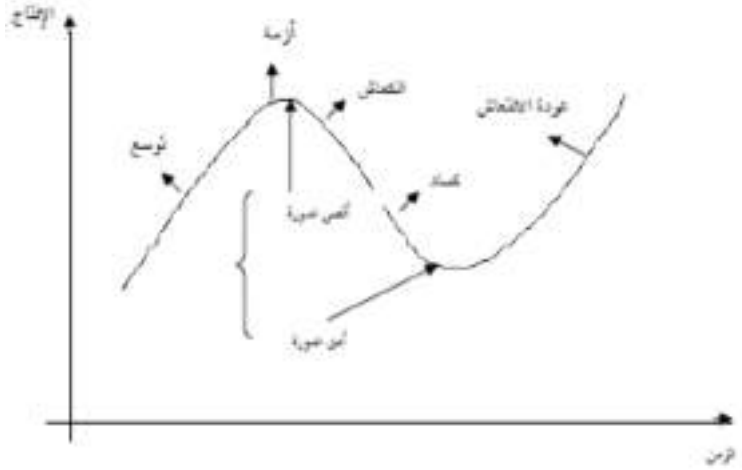

المصدر:نسيمة حاج موسى، "الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2008- 2007- رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية - تخصص إقتصاديات المالية والبنوك -جامعة محمد بوقرة، بومرداس- 2009 - ص31.

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي -مرجع سبق ذكره -ص9 -10

الشكل رقم 4: رسم بياني يمثّل التّفاعل بين الدّورات (كيتشن ، جوغلار ، كوندراتيف)

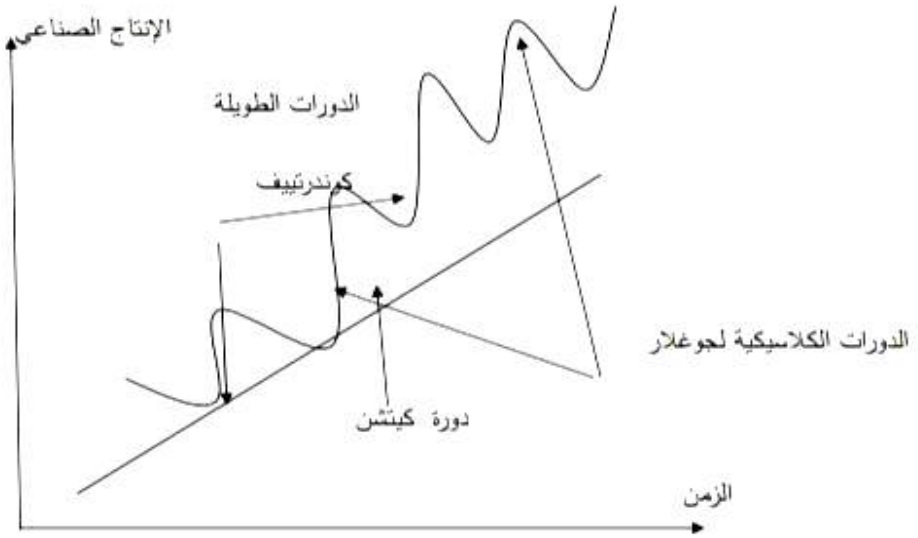

المصدر : النوني جيلالي – تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات – الواردات) –مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الإقتصاد –كلية العلوم الإقتصادية ،علوم التسيير و علوم تجارية –جامعة وهران–المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و إدارة الأعمال –2014.

3. النظريات المفسرة للدّورات الإقتصادية :

تكوّنت عدّة نظريات إقتصادية في تقديم تفسير للدّورات الإقتصادية من منطلقات مختلفة ؛ سنتطرق لبعضها فيما يلي :

3.1. النظرية النقدية :

تعيد النظريات النقدية حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظرية على رأسهم هوتري " أن الدورة الاقتصادية تنسب إلى أسباب نقدية بحتة ، وذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن يحدث لولا تأثرها بعرض النقود ، وتعتمد هذه النظرية على اعتبار أن عرض النقود في النظام المصرفي هو مرن يقدر على التوسع والانكماش حسب العرض والطلب والسياسات المالية والنقدية المتبعة ، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الأنشطة

المختلفة والعكس في حالة الانكماش ، وقد يكون هذا سببا في احداث دورة اقتصادية نتيجة التغيرات في عرض النقود الذي تحدثه الأنظمة المصرفية[1].

و قد أخدت هده النظرية إتجاهات فكرية عديدة أهمها:

❖ **نظرية فيكسل:** يرى الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1885 ـ 1926) أنه من الممكن تفسير الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي ، من خلال متابعة الفرق بين الفائدة النقدي وبين ما سماه بسعر الفائدة الطبيعي ، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي ، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي إما صعودا (أي نحو الانتعاش) أو هبوطا (أي نحو الركود) . وسعر الفائدة النقدي هو عبارة عن السعر السائد في السوق والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد . أما سعر الفائدة الطبيعي . – فهو ذلك السعر « الذي كان يمكن أن يسود في ظل الاقتصاد العيني ، عيني. وعند كنوت فيكسل ، أنه لكي يتحقق التوازن ، فلابد أن يتعادل سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي . أما إذا لم يتعادلا . ونكون إزاء حالة من اختلال التوازن . فإن ثمة حركة تراكمية تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد القومي ، وتؤدي عبر الزمن ، إلى استعادة التوازن المفقود.[2]

❖ **نظرية هاوتري:** تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الانكليزي هاوتري (R.G. Hawtrey) ، وتعزي سبب الدورة الاقتصادية إلى التغيرات في سعر الفائدة وانعكاساتها في تغير الكمية المرغوبة منها في المخزون ، والسبب في ذلك أن قيام البنوك التجارية بالتوسع الائتماني يؤدي إلى خفض سعر الفائدة الشيء الذي يدفع المستثمرين نحو زيادة حجم المخزون والاقتراض وهذا ينعكس في الزيادة في الطلب الاستهلاكي والاستمرار بالتوسع مما يجعل أسعار الفائدة ترتفع من جديد وانخفاض المخزون من المبيعات ويبدأ الانكماش وينخفض الدخل ، بمعنى آخر إن سبب الدورة قلة الادخار وارتفاع معدل الفائدة ، وهذا يعني أن الاقتصاديين النقديين يحاولون إثبات أن السبب الأساسي في تغير حجم الإنفاق الكلي يأتي من جانب النقود ، وأن سبب التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر في حجم الإنفاق النقدي وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي ، غير أن النوع الأساسي في تغير حجم الإنفاق النقدي يعود إلى التغير في النقود الائتمانية والودائع المصرفية . إن الملامح الرئيسية لتحليل الاقتصادي هاوتري للدورة الاقتصادية في الإطار

---

[1] النوني جيلالي – تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات –الواردات) –مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الإقتصاد — المدرسة الدّكورالية للإقتصاد و إدارة الأعمال –وهران–ص87 .

[2] رمزي زكي – مرجع سبق ذكره –ص333،ص334 .

النقدي تتركز بأن الائتمان المصرفي هو المسؤول الرئيسي عن التغيرات الدورية في الإنفاق الكلي النقدي .. إذ في أوقات الكساد تلجأ البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة تجاوبا مع تراكم الاحتياطي النقدي لديها ، وأن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى إغراء رجال الأعمال على الاقتراض بهدف زيادة المخزون السلعي لديهم وبذلك يتضح أن أثر سعر الفائدة يقع على المخزون السلعي ، لا على الاستثمارات طويلة الأجل ، وبهذا يظهر أن هاوتري يختلف عن الاقتصاديين النقديين الآخرين من حيث تركيزه على دور المخزون السلعي في خلق الدورات الاقتصادية ، والمحاولة في تقليل من أهمية الاستثمارات طويلة الأجل في خلق ذات الدورة . ويرى هاوتري أن التوسع في المخزون السلعي من جانب مؤسسات الإعمال يؤدي إلى بدء حركة توسع تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق ، وهي التي تقوي وتزداد بالمزيد من الاقتراض من البنوك ، بيد أن هذا الانتعاش يصل إلى نهايته في وقت ما ، عند ذلك تجد البنوك أنها على وشك استنفاذ الاحتياطيات السائلة لديها ، مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات من شأنها رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان ، وأن ذلك كله يرغم رجال الأعمال على الحد من الطلب على المخزون السلعي ، ومن هنا تبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق ، وتستكمل الدورة مراحلها بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد .[1]

- **نظرية فريدمان** : يري ملتون فريدمان أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي المنظم لمستوى الأسعار ، وان على السياسة النقدية تحديد نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت دائما ، أي أن تكون الزيادة في حجم النقود مرتبطة دائما بمعدل نمو الناتج القومي ، ويقول بضعف السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام ، ويطالب بنك الاحتياطي الفيدرالي ان الايطلق حكما تقديرية على نمو الكتلة النقدية ، وفي هذا يقول ان علينا العيش في " هيمنة قانون " وليس في ظل " هيمنة رجال " . ويقول انه لايتحتم انتظار الدواء الشافي من السياسة النقدية لما يسميه الناس " الركود التضخمي " ، ويري ملتون فريدمان بوجوب ترك الأسوق حرة للرد على عدم الاستقرار ، بعد استقرار العرض النقدي .[2]

3.2. نظرية نقص الإستهلاك :

---

[1] لطفي بوناب – أهمية السياستين المالية و النقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية– –جامعة محمد بوضياف – المسيلة –ص115–ص116 .

[2] ضياء مجيد الموسوي –مرجع سبق ذكره–ص 135 .

ترجع جذور هذه النظرية إلى الأدبيات القديمة للفكر الإقتصادي، حيث ترجع إلى كتابات 'سيسموندي'،و مالتوس 'Malthus' و ماركس Marx '،' إلى جانب الإسهامات الحديثة لكل من 'فوسترو كاشنجز و كدلك هوبسون '. 'Hobson

لم تقدم نظرية النقص في الإستهلاك شرحاً كاملا لمراحل الدورة الإقتصادية المختلفة مثل باقي النظريات الخاصة، حيث تركز على مرحلة حدوث الأزمة، و إنتشار الركود الإقتصادي لذا يمكن تسميتها نظرية الأزمة و الركود ، و هذا يؤكد رجوعها إلى الأدبيات الإقتصادية القديمة.

يرى 'سيسموندي' أن الركود يرجع إلى عدم قدرة المستهلكين على شراء المنتجات الصناعية، حيث أن العاملين وهم المستهلكين الأساسيين يواجهون عدم زيادة أجورهم لتواكب الزيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى حالة من الركود و عدم بيع المنتجات عند مستوى الأسعار المربحة للمنتجين، و هذه الفكرة تمثل الجذور الأولى لنظرية نقص الإستهلاك. كذلك أيد 'مالتوس' من خلال كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي Economy principales of political ما أشار إليه 'سيسموندى'، حيث تحدث الأزمات نتيجة تزايد الإنتاج و بالأخص في الصناعات التي تطبق أساليب فنية جديدة، و هذا التزايد لا يقابله توسع في الطلب الكلي من قبل المستهلكين فيصبح هناك كمية كبيرة من السلع المنتجة و غير المباعة .

فيما يتعلق بإسهام 'هوبسن' نجد أنه آثار بعض الأفكار الهامة، و التي تؤكد فكرة نقص الإستهلاك كسبب رئيسي لحدوث الركود الإقتصادي، حيث أشار إلى أن ثبات دالة الإستهلاك النابعة من ثبات العادات الإستهلاكية لدى المستهلكين، مما يجعل معدل نمو الإنتاج – الذي يتزايد مع التقدم التكنولوجي و دافع تحقيق الربح من قبل المنتجين– أعلى بكثير من معدل نمو الإستهلاك، و هذا الفرق بين خصائص الإستهلاك و الإنتاج يؤدي إلى حالة المغالاة في الإنتاج أو قصور في الإستهلاك، و إلى جانب ذلك يشير 'هوبسن' إلى أن تزايد الأجور عادة يلي تزايد الأسعار بفترة زمنية، و خلال هذه الفترة تتزايد الأرباح في يد المنتجين و المستثمرين، مما يمكنهم من القيام بالمزيد من الإستثمارات مما يدعم المزيد من عدم المساواة في توزيع الدخول و حدوث حالة من الإفراط في الإنتاج، و مع إنخفاض الأسعار من جانب و تزايد الأجور من جانب آخر، كل ذلك يدفع المنتجين إلى خفض الإنتاج و إنتشار حالة من الركود. و يشير كل من 'فوستر و 'كاتشنجز' إلى أن زيادة عرض النقود من خلال التوسع الإئتماني لا يعني زيادة القوة الشرائية و بالتالي تجنب حدوث الركود، و ذلك لأن هذه الأموال عادة تذهب إلى المستثمرين والإستثمارات و زيادة المعروض من السلع الإستهلاكية، و من العوامل الأخرى التي تدعم عدم التوازن بين المعروض من السلع الإستهلاكية و القوة الشرائية المتاحة للمستهلكين، هي الأرباح التي يحققها المنتجون يقومون بإعادة إستثمارها بدلا من توزيعها على أصحاب الأسهم، و هذا بدوره

يؤدي إلى المزيد من عرض السلع الإستهلاكية التي لا يقابلها الزيادة الملائمة في القوة الشرائية مما يدعم قصور الإستهلاك و إنتشار الركود. [1]

3.3. نظرية المضاعف المعجل :

❖ **المضاعف :**

يشرح المضاعف أتر تغيّر الإستثمار على الدّخل الوطني فيقوم الإستثمار بدور المحرك للنشاط الإقتصادي أي يعتبر السبب في تغيّر الدّخل .[2]

- **تعريف المضاعف :** لقد جاء إسم المضاعف من إكتشاف أن كل تغيّر في نفقات معيّنة (متل الإستثمارات) بمقدار دولار يقود إلى تغير بمقدار أكبر (أو تبديل مضاعف) في النّاتج المحلي الإجمالي .[3]

❖ **المعجل :**

يشرح المعجّل الحالة التي يكون فيها الإستثمار متغيّر تابع بمعنى تغيّر الدّخل أو (الإستهلاك) على الإستثمار [4]

- **تعريف المعجل :** "الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، و أن التغير في الدخل يعتمد على المعجلAccelerator)) الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات نسبية أكبر في الطلب على المعدلات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها"

كما يمكن شرحه كما يلي:هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار،والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل .[5]

❖ **التفاعل بين المضاعف و المعجّل :**

---

[1] بونوة سمية – علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية–جامعة حسيبة بن بوعلي –الجزائر – 2010 – ص 47/ 48 .

[2] عمر صخري –التحليل الإقتصادي الكلي –ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الخامسة –2005 – ص178 .

[3] بول ساموبلسون –مرجع سبق دكره – الإقتصاد – ص 480 .

[4]–عمر صخري – مرجع سبق دكره – التحليل الإقتصادي الكلي –ص 178.

[5] –محمذد هاني – مرجع سبق دكره –ص10 .

إن التفاعل بين المضاعف و المعجّل هو الدي يزيد التّقلبات الدّورية في النشاط الإقتصادي ، حيت أن الإرتفاع التلقائي في مستوى الإستتمار التابت يزيد الدّخل بقدر معيّن ، و الإرتفاع في الدّخل الكلي يحدت إرتفاعا آخر في الإستتمار من خلال تأتير المعجل ، و عندما يحدت دلك فإن سلسلة من المسببات سترتبط بحلقة مستمرة ، فالإستتمار يؤتّر على الدّخل من خلال المضاعف، و الدّخل يؤتّر على الإستتمار من خلال المعجّل .[1]

ويعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج الاقتصادية، فإن ملخص هذا النموذج هو الآتي:

$$Y = Ct + It$$

إذ أن الاستهلاك دالة للدخل في الفترة السابقة كالتالي:

$$C_t=Co+CY_{t-1}$$

نفرض أن الاستثمار التبعي هو دالة للتغير في الدخل في الفترة السابقة أي أن التغير في الطلب الكلي يؤدي إلى محاولة المؤسسات الإنتاجية تعديل حجم الطاقة الإنتاجية في الفترة التالية وهذا يعني أن:

$$It = V\ (Yt-1- Yt-2)$$

وبافتراض غياب الاستثمار التلقائي فإن المستوى التوازني للدخل هو:

$$Yt = C0 + CYt-1 + V(Yt-I- Yt-2)$$

وأن الحل التوازني لهذا النموذج يمكن أن نحصل عليه عندما يتجه مستوى الدخل إلى الثبات أي عندما تكون :

$$Y = Yt-1 = Yt.\ 2$$

ولذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كالأتي:

$$Y=(1/1_{-c})XC0$$

والتي لا تعدو سوى التغير الخاص بالمضاعف". وقد أوضح ساموبلسون بأن التغيرات في الدخل سوف تعتمد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك وعلى قيمة معامل المعجل. فالأول يحدد المضاعف والثاني يمثل المعجل، ويبين بأنه اعتمادا على قيمة المضاعف والمعجل فإن الزيادة الأولية المستقلة في الاستثمار يمكن أن تنتج زيادة مستمرة في الدخل.[2]

---

[1] محمد عبد الحميد شهاب – التحليل الإقتصادي الكلي– المكتبة العربيّة – ص366 367.

[2]لطفي بوناب –مرجع سبق ذكره – ص125.

3.4. نظرية المناخ و النظرية السياسة :

بالإضافة إلى النظريات السابقة التي تحاول تفسير الدورة الاقتصادية بأسباب اقتصادية داخلية أي من داخل النظام الاقتصادي وطبيعته، هناك بعض النظريات التي حاولت تقديم تفسيرات خارجية عن طبيعة النظام الاقتصادي من بين هذه التفسيرات الخارجية، نجد النظريات المناخية، والنظريات السياسية.

ترجع هذه النظريات سبب حدوث الدورة الاقتصادية إلى تأثير العوامل الطبيعية والمناخية على النشاط الاقتصادي.[1] يقال بان هناك دورات في المناخ ، حيث يحدث في بعض السنوات دورة ايجابية تعقبها دورة سلبية ، التغيرات في المناخ تؤدي الى تغيرات في الإنتاج الزراعي ، ولهذا تكون هناك سنوات وفيرة المحاصيل تتبعها سنوات فقيرة المحاصيل ، وتنتج دورة الإنتاج الزراعي دورة في النشاط الصناعي ، حيث بالنسبة للصناعة فإنها تتأثر كثيرا بحالة الإنتاج الزراعي[2] . وفي نظريات المناخ هناك ما يعرف بنظرية جيفونز للبقع الشمسية (Jevons sunspot Theory)حيث ترتب عليها تغيير درجة الحرارة ، وبذلك تتأثر المحاصيل الزراعية . ولما كانت هناك علاقة وثيقة بين حالة الإنتاج الزراعي وحالة النشاط الصناعي والتجاري والائتمان ، فإن التدهور الذي يحدث في مستوى النشاط الاقتصادي العام ، كل عشر سنوات تقريبا، إنما يعود إذن إلى تلك البقع الشمسية . وقد استند جيفونز في تبريره لهذه النظرية على تكرار حدوث الأزمة الاقتصادية كل عشر سنوات في المتوسط ، وأن ذلك يتفق مع دورية البقع الشمسية . [3]

ومن النظريات الخارجية أيضا، النظرية السياسية التي تفسر الأزمة الدورية أو الدورة الاقتصادية بأسباب سياسية مرتبطة برجال السياسة، الذين يتلاعبون في السياسات المالية والنقدية وغيرهما، من أجل تحقيق مصالح انتخابية، أو مصالح حزبية، أو فئوية، أو غير ذلك من الأهداف والمبررات، بالإضافة إلى القرارات السياسية المتعلقة بالحروب، فمثلا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فدائما ما كانت الحرب تخرج الاقتصاد الأمريكي من الركود وتقوده إلى الرواج، لكنها بعد ذلك تعيده إلى الركود والكساد مجددا، ومن بين أهم من تبنوا هذا التفسير للدورة الاقتصادية، نوردهاوس، وتوفتيه، وكاليكي، وغيرهم.[4]

---

[1] جمال بوزيدي –العلاقة بين معدل الفائدة و الدورة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية –جامعة محمد بوقرة بومرداس –ص 203

[2] مرجع سبق دكره –محمد عبد الحميد شهاب – ص 362

[3] مرجع سبق دكره –رمزي زكي –ص 267

[4] جمال بوزيدي –مرجع سابق –ص 205 .

II. أدبيات الدّراسة التّطبيقية :

1. الدراسات السابقة

بعد تطرّقنا في الجزء السّابق إلى الأدبيات النّظرية للدّورات الإقتصادية سوف نقدّم في هذا الجزء أهم الدّراسات السّابقة التي قمنت بالإطّلاع عليها و الّتي لها علاقة واضحة بموضوع دراستنا :

1. **دراسة Jeffrey A.Frankel & Andrew K.Rose (1997)**[1] : تبحث هده الدّراسة في كثافة التجارة بين الدول الصناعية الّتي تؤدي إلى تزامن الدورات الاقتصادية ، حيث أنه بمثابة قناة لانتقال الصدمات في مابينهم ومن أهم أوجه النقد لما ساقه هو افتراض أن الدول التي يكون بينها روابط تجارية وتقارب في الدورات الاقتصادية ، ينبغي أن تشترك في عملة موحدة وفقا لنظرية العملة المثلى .

2. **دراسة Marcelle Chauvet (1998)**[2]: تناولت هذه الدّراسة العلاقة الدّيناميكية بين تقلّبات سوق الأوراق المالية و الدّورة الإقتصادية ،و قد أشارت النّتائج إلى أنّ عامل سوق الأوراق المالية المستخرج يعتبر مؤشّرا رئيسيا لحالة الدّورة الإقتصادية .

3. **دراسة Sanvi and Julien (2003)** [3]:تكلمت هده الورقة التأثير المتبادل بين الدّورات الإقتصاديّة وسوق الأسهم وأسعار الفائدة في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار للسنوات 1978-2002 ، في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وباعتماد عوائد الأسهم كمؤشر لسوق الأسهم في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص الدورة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين أسعار الأسهم والدورة الاقتصادية في الأجل القصير باستثناء الولايات المتحدة ولوحظ وجود تأثير متبادل بين الدورة الاقتصادية وسوق الأسهم في الأمد الطويل في بلدان العينة.

---

[1] Jeffrey A.Frankel & Andrew K.Rose (1997 The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria,IMF staff workin pepar, 1-31

[2] Marcelle Chauvet (1998)- **Stock Market Fluctuation and Business Cycle**- Financial Support of the Dean's Faculty Research Incentive- University of California.

[3] Sanvia and Julien (2003)- **Interactions Between Business Cycles Stock Market Cycles andInterest Rates: The Stylized Facts**- Financial Stability Review-N°3, November.

4. **دراسة (2004) Traistaru Lulia** [1]: تبحث هذه الورقة في درجة تزامن دورات الأعمال بين الدول الأعضاء الحالية والمستقبلية في منطقة اليورو خلال الفترة 1990-2003 وتحلل تشابه الهياكل الاقتصادية وكثافة التجارة الثنائية كقنوات نقل رئيسية. باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي المفلترة من النطاق. و وضّحت هده الدّراسة أنّه توجد علاقة موجبة بين المتغيّرات المستقلّة و المتغيّر التّابع محلّ الدّراسة .

5. **دراسة دحمان بواعلي سمير (2006)** :[2]حيت ناقش فيها العلاقة الكمية الّتي تربط الإنتاج بمختلف عواامله و درس دالّة الإنتاج ليلج فيما بعد إلى موضوع الدّورات الإقتصاديّة من خلال تقديم تعريف شامل لها و أهمّ النظريّات المفسّرة لها ،وقد لخّصت الدّراسة أنّ الدّورات الإقتصاديّة لها آثار سلبيّة و يجب على السّلطات التّدخّل بمختلف الآليّات للّتحكّم فيها .

6. **دراسة Lemoine Cristophe Blot et Sabrine Le Bayon et Mathieu (2009)** [3] : جاءت هذه المقالة لتحديد الآليات النظرية التي تنتقل منها الصدمات المالية إلى المجال الحقيقي و يتم توضيح أهمية قنوات النقل بشكل تجريبي لدورات الأعمال في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الأصول (سوق الأوراق المالية ، العقارات ،أسعار الفائدة) ناقلا أساسيا للصدمات المالية ،تم إستخدام نموذج VAR وقد تم التوصل إلى أن هذه المتغيرات لها قدرة تفسيرية عالية لتحول الأزمة المالية 2008 إلى أ زمة اقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع العقار في الو.م أ.

7. **دراسة عزة حجازي** (2010) [4]: لقد أبرزت هده الورقة التغيرات المستمرة في الإقتصاد المصري و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية و دلك في إطار النماذج الاقتصادية و الدراسات التطبيقية و من أهم نتائج الدراسة أنه تم التعرف على المتغيرات التي يمكن لصانع السياسة الإقتصادية تحفيزها من أجل الرفع من مستوى النشاط الإقتصادي في مصر .

---

[1] Iulia Traistaru –Transmission Channels of Business Cycles Synchronization in an Enlarged EMU– University of Bonn

[2] دحمان بواعلي سمير – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية– دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 2005/1970 –رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 .

[3] Christophe Blot et Sabrine Le Bayon et Mathieu Lemoine (2009)– **De La Crise Financière à La Crise Economique : Une Analyse Comparative France –Etats Unis**– Revue de l'OFCE,N°110– Centre De Recherche En Economie Des Sciences Politique.

[4] عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلّد التاني عشر –العدد الأول – يناير 2010

8. **دراسة بونوة سميّة (2010)** [1]: ركّزت الدّراسة ماهية الدّورات الإقتصاديّة و إبراز الجوانب النّظريّة لمصادر وأسباب حدوتها . و معرفة الخصائص النّمطية للسلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحديد الأسباب التي تقف وراء حدوث الدورات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن الدورات الاقتصادية في الجزائر ذات فترات زمنية قصيرة وأكثر تكرارا، كما توصلت الدراسة القياسية إلى تفاوت علاقة السلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية.

9. **دراسة Stijn Claessens, M. Ayhan Kose and Marco E. Terrone** (2011) : [2] حلّلت هذه الورقة التّرابط بين الدّورات الإقتصاديّة والدورات المالية باستخدام قاعدة بيانات شاملة لأكثر من 200 شركة و 700 دورة مالية في 44 دولة للفترة 1960-2007 وبتطبيق تزامن الدورات توصلت الدراسة إلى أن جانب الائتمان وسوق العقار هي الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الحقيقي .

10. **دراسة ناصر بوتلجة و عطا الله بن مسعود (2012)** [3]: تناولت هذه الورقة في طيّاتها مجمل المفاهيم النّظريّة حول الدّورات الإقتصادية و إستخلصت أن هذه الأخيرة ليست قابلة للتّوقع إضافة إلى إبراز مدى التّباعد و التّقارب بين الدّول الصّناعية و إقتصاديّات الدّول العربية .

11. **دراسة محمّد هاني (2013)**[4] : طرح الباحث من خلال بحته ماهية الدّورات الإقتصاديّة و الآثار النّاتجة عنها المتمثلة في البطالة و التّضخّم، إضافة إلى التّطرّق إلى الآليات اللّازمة للحدّ من الدّورات الإقتصادية لما لها من آثار سلبيّة تخلّفها على الإقتصاد وذلك من خلال السّياسة المالية و السّياسة النّقدية التوسّعية أو الإنكماشيّة حسب المرحلة الّتي تمرّ بها الدّورة الإقتصاديّة .

12. **دراسة كمال باصور و محمد هاني (2015)**[5] : من خلال هده الدّراسة يمكن التّعرف على مفهوم الدّورات الإقتصادية و النّظريات المفسّرة لها ، إضافة إلى الجوانب الإيجابيّة حيث إعتبراها آليّة ذاتيّة للإقتصاد يجدّد بها نفسه .

---

[1] بونوّة سمية – علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية –مرجع سبق ذكره.

[2] Stijn Claessens,M. Ayhan Kose and Marco E. Terrones (2011)- **How Do Business andFinancial Cycles Interact?**- Working paper, N° 11/88-International Monetary Fund.

[3] ناصر بوتلجة و عطا الله بن مسعود-الدّورات الإقتصاديّة و مدى تزامنها بين الدّول العربيّة و شركائها الإقتصاديين –رؤى إقتصاديّة – العدد 02 –جوان 2012 .

[4] محمّد هاني –الدّورات الإقتصادية و آليات التّحكم فيها :حالة الجزائر (2000-2012)–مرجع سبق ذكره .

[5] كمال باصور و محمد هاني – فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة (2000 -2012) – مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية –المجلّد 03 –العدد 01 -2015.

13. **دراسة سي محمّد كمال و بن حبيب عبد الرّزّاق (2016)** [1]: إستهدفت هذه الدّراسة النّشاط الإقتصادي و مختلف مكوّناته لقياس الدّورة الإقتصادية في فترة الرّواج و الكساد خلال الفترة 1969-2015 بإستخدتم دراسة الإرتباط المقطعي حيث هذا الأخير يبيّن التّكامل المشترك بين النّاتج المحلي الإجمالي و المتغيّر المراد دراسته .

14. **دراسة جمال بوزيدي (2017)** [2] :لقد خدمت هده الدراسة في أحد أجزائها موضوع بحتنا فقد قدمت تعريفا شاملا للدورات الإقتصادية و تاريخها إضافة إلى دراسة مدى إسهام معدل الفائدة في إحدات الأزمة المالية و علاقة ترابط الأزمات فيما بينها بمعدل الفائدة و من نتائج هده الدراسة أن معدل الفائدة و الدورة الإقتصادية صنوان لا يفترقان .

15. **دراسة أبو بكر بوسالم و مرادسي أحمد رشاد (2017)** [3] :جاءت هذه الورقة البحتية بدراسة لدور كل من الوقف و الزكاة في تنشيط الدورة الإقتصادية و مختلف الأبعاد التي تتميز بها بالتركيز على العلاقة التكاملية التبادلية بين الوقف و الزكاة و دورهما في الاموبل المستدام لعناصر النشاط الإقتصادي بكل كفاءة و فعالية.

16. **دراسة عبد الحميد مرغيت (2018)** [4] :لقد بحتت هده الدراسة في التقلبات الحادة في الدورة الإقتصادية التي تعاني منها البلدان المصدرة للسلع الأولية و إعتبرت بلد الشيلي من النمادج الناجحة في التحول من سياسة مالية مسايرة للإتجاهات الدورية إلى مضادة لها عبر إستحداتها لقاعدة هيكلية للموازنة العامة يجري تطبيقها مند العام 2000 و بناءا على هدا تأتي هده الورقة بغرض التعرف أكتر على عوامل نجاح تجربة الشيلي و من تم إستخلاص الدروس لباقي البلدان المصدرة للسلع الأولية .

17. **دراسة عبد القادر شلالي و محمّد هاني (2018)** [5] :إختصّ هدا المقال في دراسة العجز الموازني كآليّة للتأتير في إتجاه الدّورة الإقتصادية في الجزائر و يمكن القول أن العجز الموازني يلعب دورا أساسيا

---

[1] سي محمّد كمال و بن حبيب عبد الرّزّاق- دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية : دراسة حالة الجزائر (- 2015 – 1969) دفاتر MECAS -العدد 13 -ديسمبر 2016.

[2] جمال بوزيدي -العلاقة بين معدّل الفائدة و الدّورة الإقتصاديّة في النظام الإقتصادي الرّأسمالي -أطروحة دكتوراه -جامعة محمّد بوقرة -بومرداس -2017.

[3] أبو بكر بوسالم و مرداسي أحمد رشاد -قراءة في العلاقة التكامليّة بين الوقف و الزّكاة و دورهما في تنشيط الدّورة الإقتصاديّة -مجلّة منتدى للدّراسات و الأبحات الإقتصاديّة – العدد02 -ديسمبر 2017.

[4] عبد الحميد مرغيت -دور السياسة المالية العامّة في مجابهة تقلّبات الدّورة الإقتصادية في البلدان المصدّرة للسّلع الأوليّة :تجربة الشيلي – المجلة الجزائرية للدّراسات المالية و المصرفيّة -المجلّد 04 -العدد 01 -جوان 2018 -ص 54-69 .

[5] عبد القادر شلالي و محمّد هاني -العجز الموازني كآلية للتّأتير في إتّجاه الدّورة الإقتصاديّة في الجزائر دراسة قياسيّة للفترة (2015/2000)- مجلّة نماء للإقتصاد و التجارة -العدد03 -جوان 2018 .

في تحريك الدّورة الإقتصادية و أنّ الإنفاق الهائل و الغير متحكّم فيه أدّى إلى ظهور آثار سلبية في الإقتصاد تمتذلت في إرتفاع الأسعار و إنخفاض في قيمة العملة .

18. **دراسة أشواق بن قدور (2019)** [1] :تستهدف هذه الدّراسة تحليل طبيعة العلاقة بين تقلّبات النّشاط الإقتصادي و مؤشّرات سوق الأسهم في الو.م.أ ((USAللفترة ما بين 1970 /2017 و إعتمدت هده الدّراسة في أسلوبها على التّحليل القياسي من أهمّ نتائجها أنّ التّقلّب الشّديد للدّورة الإقتصادية يميّز النظام الرّأسمالي حيث يمكن ملاحظة التعاقب الكثيف للدورات .

19. **دراسة ياسين مراح (2019)** [2] :لقد إستغرضت هده الدراسة في جزء منها ماهية الدورات الإقتصادية و أهم التوجهات و المدارس الإقتصادية الشهيرة التي تحدتت عنها و من نتائج هده الدراسة أن الدورات الإقتصادية تؤثر في الاستراتيجية

المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي لفترة هده الدراسة و تتأتر بها و أن الدورات الإقتصادية في الجزائر منبعتة من صدمات أسعار المحروقات .

20. **دراسة لطفي بوناب (2020)** [3]: لقد كان من أهداف هده الدّراسة معرفة طبيعة الدّورات الإقتصاديّة في الجزائر و دراسة التّحليل الكمّي لفعاليّة السّياستين الماليّة و النّقديّة خلال الفترة 1990-2016 بإستخدام نماذج متّجهات الخطأ VECM و من نتائج هده الدّراسة أن الدّورات الإقتصاديّة لا تتأتّر بالتّغيّرات بالسّياستين في الأجل القصير ، و يوجد تأتير قوي للسّياسة الماليّة على الدّورات الإقتصاديّة في الأجل الطّويل.

---

[1] أشواق بن قدور 2019- توقيت دورات أسواق رأس المال والدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية -الاقتصاد الأمريكي نموذجا- مجلة الباحث، المجلد 19)العدد01 (، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 121-137 .

[2] ياسين مراح – أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية الجزائر خلال الفترة (2000-2016) – رسالة دكتوراه -جامعة يحي فارس – المدية -2019 .

[3] لطفي بوناب -أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1990-2016) – رسالة دكتوراه -جامعة محمد بوضياف -المسيلة -2020

خلاصة الفصل :

على ضوء ما تمّ شرحه و تقديمه في هذا الفصل من خلال الأدبيّات النّظريّة و الدّراسات السّابقة يمكننا القول أنّ الدّورات الإقتصاديّة تمثّل أحد معالم النّظام الإقتصادي الرّاسمالي ، يمكننا إستخلاص النّقاط التّالية :

- ❖ الدّورات الإقتصادية هي تقلّبات و تذبذبات في المستوى العامّ للنّشاط الإقتصادي.
- ❖ تجمع الدّورة الإقتصاديّة بين مرحلة التّوسّع الإقتصادي و الإنكماش الإقتصادي .
- ❖ إنّ الدّورة الإقتصاديّة لا تختصّ بنظام إقتصادي دون غيره و لكن يوجد تفاوت في مدّتها و حدّتها و أسباب وقوعها .

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد إستعراضنا للدّراسات النّظريّة للدّورات الإقتصاديّة في الفصل الأوّل سنأتي في هذه المرحلة لإعطاء تصوّر عامّ في الدّورات الإقتصاديّة و مظاهرها في واقع الإقتصاد الجزائري الّذي يعتمد و بشكل كبير على ريع قطاع المحروقات ، حيث سنستعمل دراسة الإرتباط المقطعي cross-correlation الّذي سندرس من خلاله العلاقة بين الإنفاق الحكومي و المتغيّرات المراد دراستها و الّتي سنتطرّق بذكرها فيما بعد ، حيت سنبدأ بذكر أهمّ خصائص و مميّزات النّموذج المستعمل ثمّ سنتطرّق لتعاريف شموليّة عن المتغيّرات المدروسة ،وبعد ذلك سنقوم بالدّراسة التّحليليّة و القياسيّة و تقديم أهمّ النّتائج المتوصّل إليها .

I. النموذج و المتغيّرات المستخدمة :

1. نموذج الإرتباط المقطعي: cross-correlation:

أفضل طريقة لقياس الدورة الاقتصادية و مكوناتها الماكروإقتصادية و النقدية تتم باستخدام الدراسة الارتباط المقطعي Cross- correlation الذي يظهر فترات التباطؤ lags و فترات القيادة lead و يقيس اتجاه تحرك المتغير محل الدراسة مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي (والذي تم التعبير عنه بالإنفاق الحكومي) من خلال معامل الارتباط المقطعي Cross – Correlation Coefficient . فإذا كان المتغير يتحرك في نفس اتجاه الإنفاق الحكومي يكون Procyclical ، أما إذا كان يتحرك ي عكس اتجاه الإنفاق الحكومي يكون Counter – Cyclical . كما يساعد المعامل في التعرف على كون المتغير محل الدراسة قائداً أو مبطأ أو يتحرك بشكل متزامن مع مستوى النشاط الاقتصادي .

فإذا رمزنا للمتغير محل الدراسة بالرمز (x) ، الإنفاق الحكومي بالرّمز (Y) ، وإذا كان $p(j) \in \{0,+1,+2.....\}$ تشير إلى معامل الارتباط المقطعي بين Y و X فإن :

• التقلب الدوري للمتغير (X) يكون قائدا للتقلب الدوري للمتغير (Y) إذا كانت أعلى قيمة مطلقة لمعامل الارتباط المقطعي Cross – Correlation Coefficient عند(4-, 3-, 2-, 1-) ويقصد بان المتغير قائدا بانه يبلغ نقطة الذروة Peak قبل الإنفاق الحكومي .

• التقلب الدوري للمتغير (x) يكون مبطأ للتقلب الدوري للمتغير (y) إذا كانت أعلى قيمة مطلقة لمعامل الارتباط المقطعي Cross – Correlation Coefficient عند (+4 , + 3 , + 2 , + 1). ويقصد بأن المتغير مبطا بانه يبلغ نقطة الذروة Peak بعد الإنفاق الحكومي .

• التقلب الدوري للمتغير (x) يكون متزامن للتقلب الدوري للمتغير (Y) إذا كانت اعلى قيمة مطلقة لمعامل الارتباط المقطعي Cross – Correlation Coefficient عند (0) t . ويقصد بان المتغير متزامن بانه يبلغ نقطة الذروة Peak مع الإنفاق الحكومي .

ومن ناحية أخرى يكون التقلب الدوري للمتغير (x) Procyclical إذا كانت قيمة (0) p (قيمة معامل الارتباط المقطعي عند الفترة الزمنية الجارية) موجبا ، في حين يكون التقلب الدوري للمتغير(X) Counter- Cyclical إذا كانت قيمة (0) p سالبة . بالإضافة إلى ذلك ، يجب دراسة قوة العلاقة بين

المتغيرين (x) و (Y) سواء كان اتجاه العلاقة Procyclical او Counter – Cyclical وذلك على النحو التالي:

- 1 > | (0) P ≥ 0.3 يكون الارتباط بين المتغيرين (x) و (Y) قوياً .
- 0.3 > | (0) P ≥ 0.185 يكون الارتباط بين المتغيرين (X) و (Y) ضعيفاً [54].

جدول 1المتغيّرات الإقتصاديّة المستخدمة و ترميزها

	المتغيّرات المستخدمة	التّرميز
01	الإنفاق الحكومي	GNE
02	الميزان التّجاري	EBGS
03	الإنفاق الكلّي	FCE
04	إستهلاك الأسر	FMCEH
05	تكوين رأس المال التابت	GFCM
06	سعر النّفط	OIP

المصدر : من إعداد الطّالبين

2. التعريف بالمتغيّرات المدروسة:

2.1. الإنفاق الكلّي:

هو عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع ويمثله الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات) وذلك خلال فترة زمنية تعرف بسنة و سنحاول تعريف هذه المتغيّرات فيما يلي :

2.2. الإنفاق الحكومي:

يقصد به المبالغ النّقديّة الّتي تقوم الدّولة أو السّلطات الإداريّة المختصّة بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامّة ، و يتبيّن من هذا التّعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر هي : إنفاق مبلغ نقدي ،

[54]. عزة حجازي –مرجع سبق ذكره –ص 13 ص14

صدور هذه النّفقة عن شخص معنوي عام ، إستخدام هذه النّفقة لتحقيق منفعة غامّة ، و ذلك حتّى يمكن القول أنّنا بصدد نفقة عامّة[55]

2.3. تكوين رأس المال التابت:

هو الإنفاق الاستثماري لبلد معين في قطاع معين أو في كافة القطاعات الاقتصادية لغرض شراء السلع الرأسمالية، ويتكون ويتطور رأس المال الثابت بالاستثمار، حيث يضيف الاستثمار تدفقات إلى رصيد رأس المال الذي يشمل الإنفاق الاستثماري في المباني والإنشاءات والسلع الإنتاجية المستديمة بالإضافة إلى المخزون السلعي، وعلى هذا الأساس فإن تكوين رأس المال الثابت يمكن زيادته بزيادة إجمالي الناتج القومي، أو بمجرد زيادة الناتج للمؤسسات والوحدات الإنتاجية. زيادة الأصول المادية الصافية التي تمتلكها المؤسسات في البلد، مع أخذ اهتلاك أو تراجع قيمة الأصول الموجودة بعين الاعتبار، من خلال استبعاد عمليات شراءالأراضي والمعاملات المالية والأصول القائمة واهتلاك الأراضي والأصول، وهو يعطي صورة مركزة عن الزيادة الفعلية لمجموع الأصول الصافية في البلد، ليقدم بذلك صورة أكثر موضوعية عن كافة الاستثمارات الجديدة.[56]

2.4. الإنفاق الأسري:

من أهم التعاريف للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة و الذي يتضمن ما يطلق عليه الاستهلاك النهائي للأسر ، وهو يشمل ما يلي : السلع و الخدمات التي تشتريها الأسرة لغرض الاستهلاك ، السلع التي تنتج و تستهلك من قبل نفس الأسرة و يتضمن ذلك القيمة التجارية للمساكن المشغولة من قبل ،الأسر التي تمتلكها . ،السلع و الخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية [57]. يعرّف أيضا على أنّه الإنفاق على السّلع و الخدمات النّهائيّة الّتي تشترى للإشباع الّذي نحصل عليه منها أو للحاجة الّتي تلبّى من إستعمالها[58]

2.5. الميزان التّجاري:

"يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات. و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالي ، و هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم

---

[55] علي مكيد و عماد معوشي –دراسة قياسيّة لأثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النّهائي على النّمو الإقتصادي في الجزائر–ص119 وسيلة بوفنش– تحليل و دراسة العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال التابت و النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980 –2018 – الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية و الإنسانية – المجلد 13 – العدد 02 –2021—ص 63[56]

[57] 33 موفّق محمّد عبده –حماية المستهلك في الفقه الإقتصاد الإسلامي – (دراسة مقارنة) – الطّبعة 01 – 2002 – ص

[58] بول ساموبلسون – مرجع سبق ذكره –ص 455.

الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

- رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد(X)- إجمالي واردات البلد (Y).....
- الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.
- الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في لميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"،كندا ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.
- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية،البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.أما الميزان التجاري السلبي فهر أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي. [59]

II. دراسة تحليليّة وصفيّة لمتغيّرات الدّراسة :

ملاحظة : المتغيّرات ماخوذة من النّاتج المحلّي الإجمالي .

1. الإنفاق الحكومي :

[59] هجيرة عبد الجليل و سمير بهاء الدّين مليكي –أثر تغيّرات سعر الصّرف على الميزان التّجاري الجزائري le cahier de mecas – العدد 08 – ديسمبر –2012 – جامعة تلمان –ص 134 .

الشكل رقم 5: تطوّر معدّل الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2019/1971

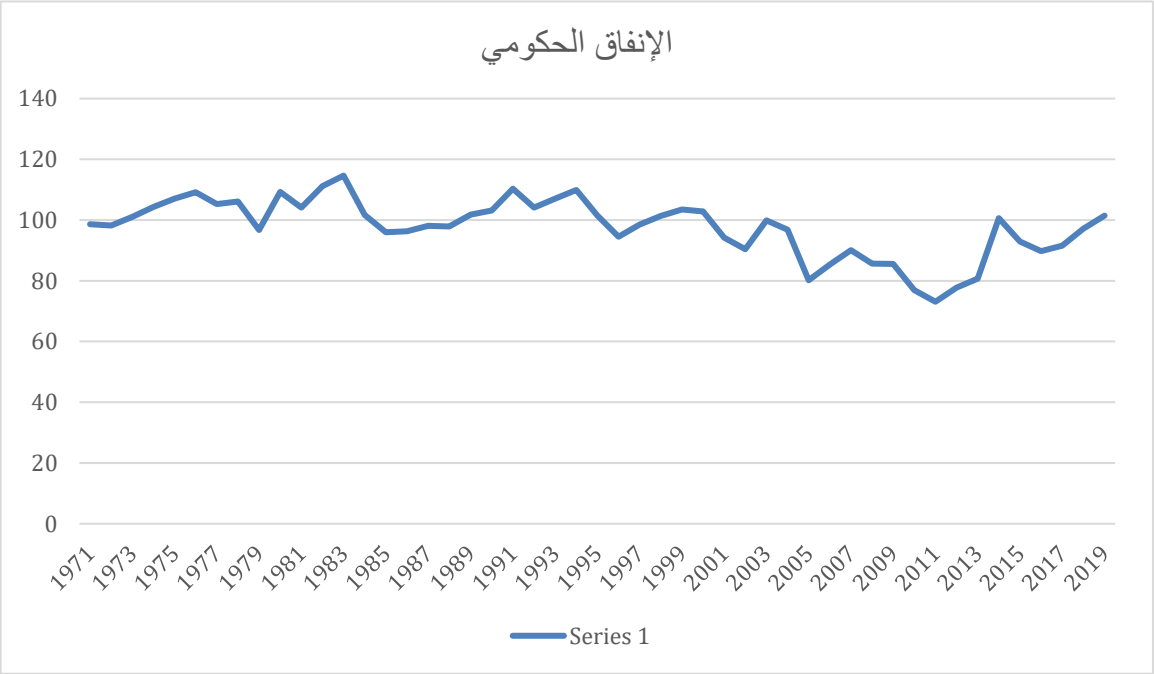

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج excel

نلاحظ أنّ النّفقات في الجزائر متذبذبة كأي دولة و تختلف من سنة لأخرى و ذلك حسب الظّروف الإقتصاديّة السّائدة و السّياسات الّتي تنتهجها الدّولة و بالأخص أسعار البترول الّتي تعتبر الرّائد الأول للإقتصاد الجزايري حيت يقترن نموّ الجزائر به فمثلا نلاحظ نسبة الزيادة في السّنوات الأولى حيت كانت تتجاوز 100 لتنخفض سنة 1984 تمّ تعود للإرتفاع من جديد و مواصلة التّذبذب في السنوات الموالية ، إلى أن يبدأ في الإنخفاض سنة 1994 حتّى سنة 2010 ليصل إلى 70% تمّ يبدأ في الإنتعاش من جديد.

2. الإنفاق الكلّي :

الشكل رقم 6:تطوّر معدّل الإنفاق الكلّي خلال الفترة 2019/1971

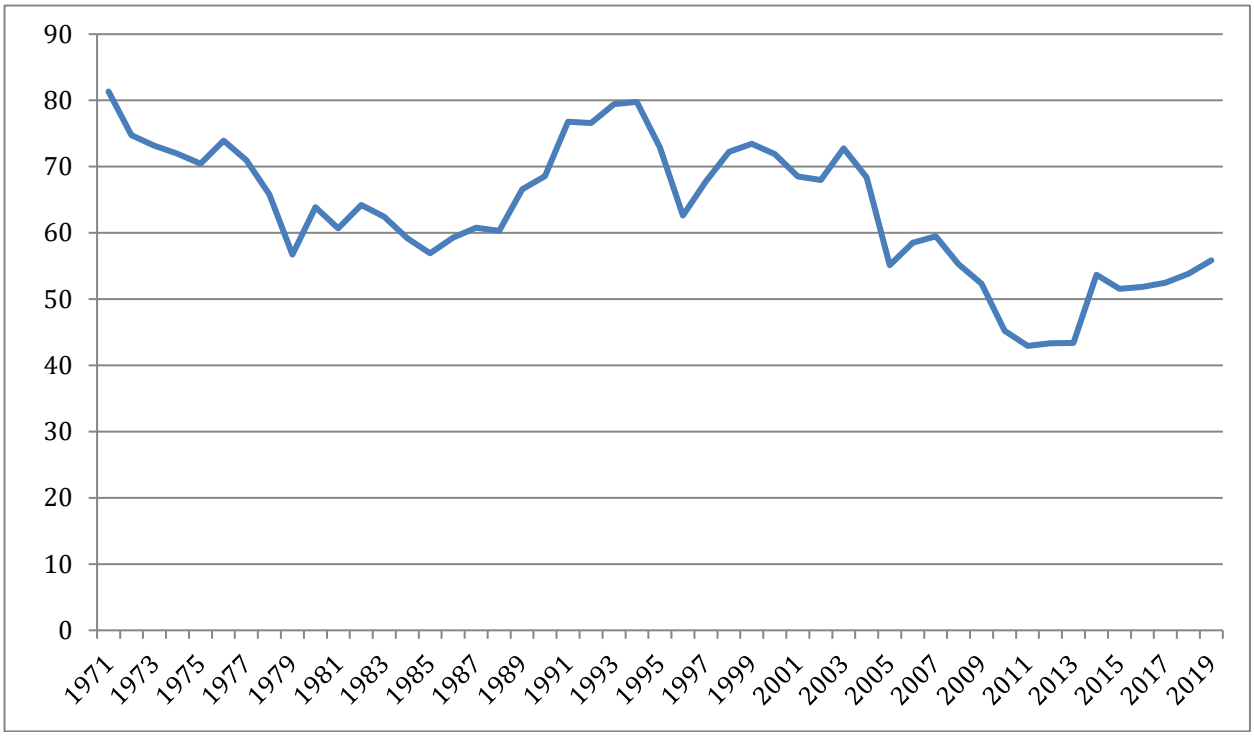

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج excel

يظهر لنا الشّكل المستخرج إعتمادا على بيانات فترة الدّراسة أن الإنفاق الكلّي كان في حالة إرتفاع سنة 1971 ثمّ بدأ في الإنخفاض و التذبذب وصولا إلى سنة 1979 حيت إنخفض إلى ما نسبته 55 % و من ثمّ بدأ في الإرتفاع من جديد من سنة 1985 ليصل لما يقارب 80 % و هذا راجع للإنتعاش الّذي شهده الإقتصاد ليعود في السّنوات الأخيرة للإنخفاض من جديد .

3. الإنفاق الأسري :

الشكل رقم 7زتطوّر معدّل الإنفاق الأسري خلال الفترة 1971 /2019

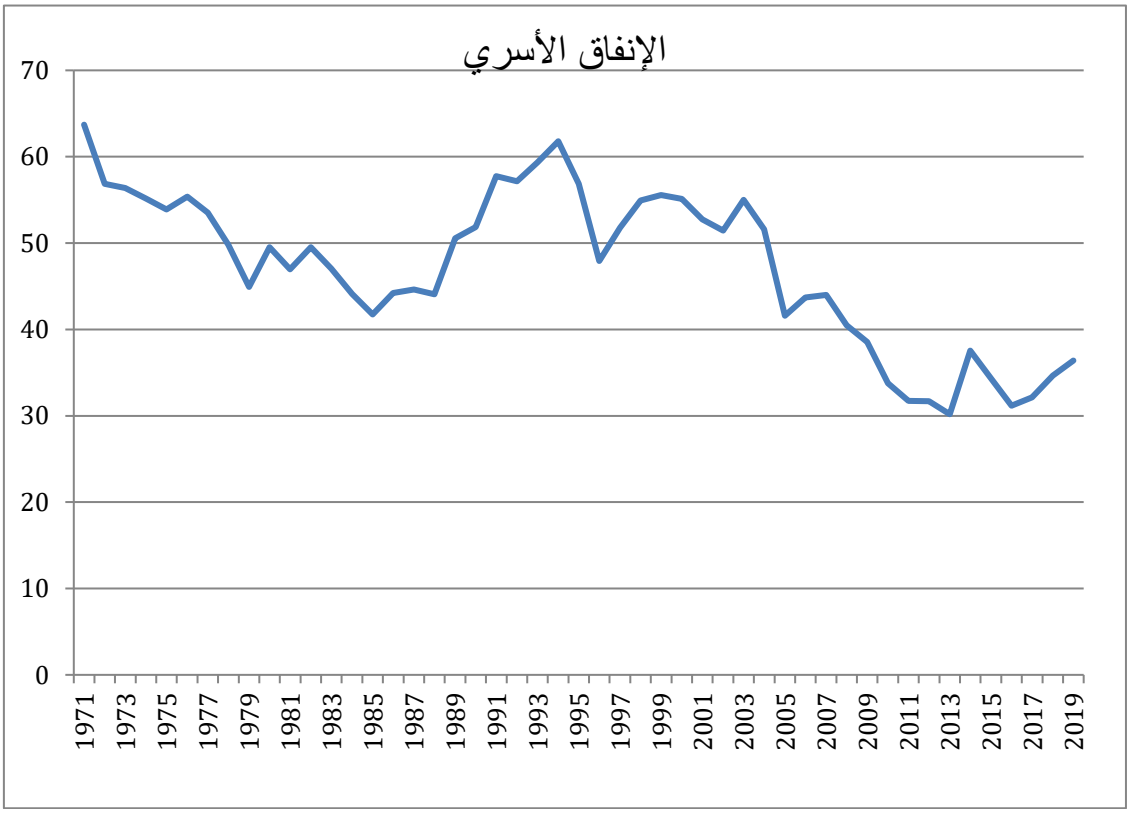

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج excel

الرّسم البياني المقدّم يعبّر عن نفقة الأسر في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1971-2019 و أخذ هذا المتغيّر كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي ، يتّضح أن إنفاق الأسر كان مرتفع في العقد الأول من الدّراسة (1971-1980) حيت كان في حدود 48% إلى 52% لينخفض إنطلاقا من هده الفترة متأثرا بالأزمة النّفطيّة في الجزائر خلال منتصف الثمانينات ثمّ يعرف هذا المؤشّر تحسّن و إرتفاع محسوس إنطلاقا من سنة 1990 نتيجة الإجراءات الّتي أتّخدت في إطار الإصلاحات المعتمدة من طرف الدّولة أهمّه : إصلاح سياسة الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدّعم و إلغاء التّمييز بين القطاع العام و الخاصّ أمّا في الفترة الموالية إبتداءا من سنة 1995 فقد شهد هذا المؤشّر إنخفاض ملحوظ حيت توافقت هذه المدّة مع إتّفاقيّة إعادة الجدولة و شهدت تقلّص في حجم الطّلب على السّلع في الأسواق ليعود للإرتفاع بعد ذلك في السّنوات الأخيرة كان في حدود 40 %، و من هنا نلاحظ أنّ هدا المتغيّر كان يساهم في النّاتج المحلّي في السّنوات الأولى أكثر من الأخيرة .

4. تكوين رأس المال التابت:

الشكل رقم 8: تطوّر تكوين رأس المال التابت خلال الفترة 2019/1971

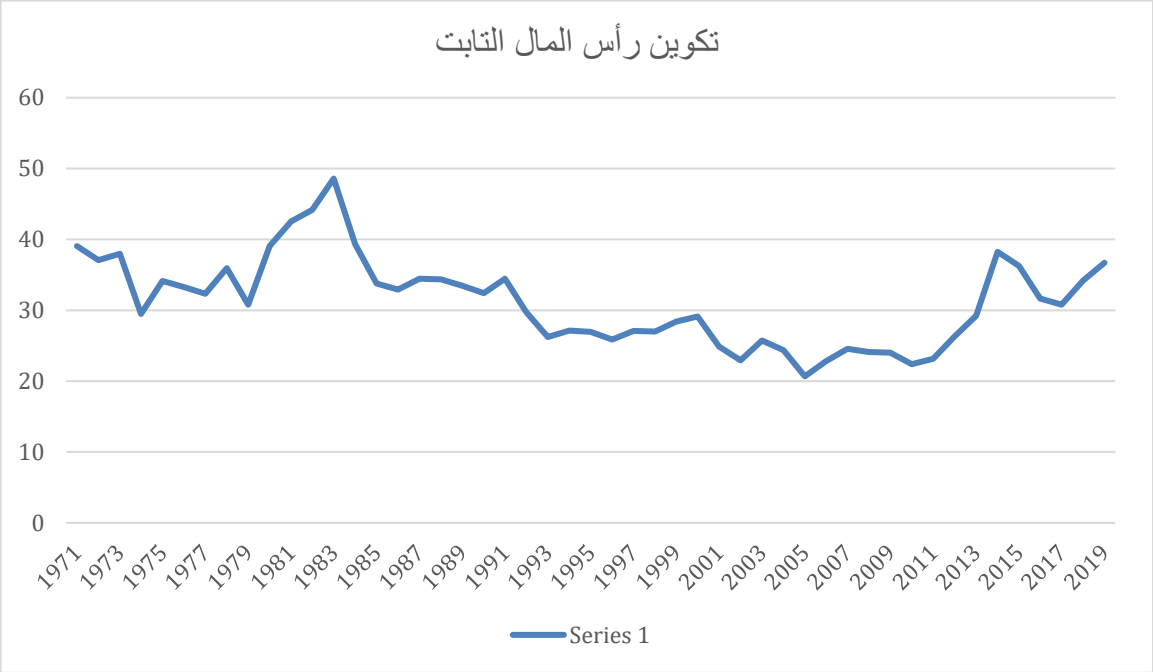

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج excel

من خلال الشّكل البياني أعلاه نلاحظ تذبذب و تباين ملحوظ في قيمة تكوين رأس المال التابت خلال فترة الدّراسة حيت نلاحظ أنّ هذا المتغيّر في الفترة الأولى من 1970 إلى 1980 كان في إرتفاع مستمر وصل إلى ما نسبته 50 % وهذا راجع للرّخاء الّذي عرفته الجزائر في تلك الفترة أماّ في العقد الثاني من 1980 إلى 1990 فقد عرفا إنخفاضا ملحوظا رغم توجّه الحكومة الجزائريّة إلى زيادة الإستثمارات و التّوسع في النشاطات الإنتاجيّة و خاصّة سنة 1987 نتيجة الإنخفاض الكبير في أسعار النّفط و ذلك راجع إلى ضعف مردوديّة المشروعات الإستثماريّة ، ليعرف معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت تحسنا مع مطلع الألفية بعد إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وما تلاها من برامج تنموية التي تمحورت أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ودعم البني التحتية للتنمية المحلية، وخاصة بعد إصدار قانون الاستثمار سنة 2006 الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار، وخلق مشاريع تنموية جديدة، لتعرف بعدها معدلات نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت تذبذبا من سنة لأخرى، وتراجع منذ سنة 2015بعد انخفاض حجم الاستثمار المحلي وبالأخص الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014.

الشكل رقم 9: تطوّر معدّل الميزان التّجاري خلال الفترة 2019/1971

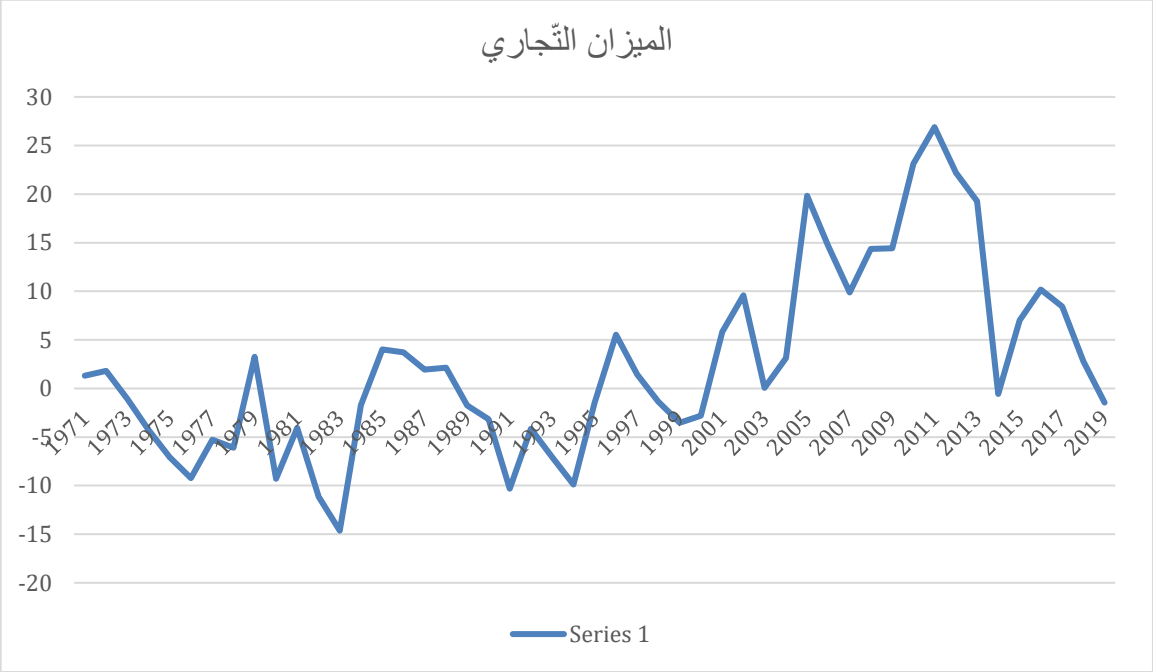

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج excel

بالرّغم من المجهودات المبدولة من قبل الحكومة الجزائريّة لإيجاد بدائل للنّفط و تنويع الإقتصاد و الميزان التّجاري بدلا من إرتكاز مكوّناته على مداخيل الجباية البترولية إلّا أنّ كلّ المجهودات لم تكن كافية و بقيت المحروقات تمتل غالبيّة الصّادرات الجزائريّة و هو مايجعل الميزان التّجاري عرضة لأي تقلّبات في أسعار النّفط ، فكما أنّ له آثار إيجابيّة في حال إنتعاش الطّلب و إرتفاع الأسعار من فوائض ماليّة له بالمقابل نتائج سلبيّة في حال إنخفاض الأسعار و يترتّب على ذلك إلى الإستدانة لتغطية العجز المسجّل في الميزان التّجاري ، و هذا ما نشهده من خلال الرّسم البياني المستخرج حيث أنّ الجزائر عرفت تباين من حيث الفوائض و العجز و كلّها كانت ترتبط بأسعار البترول حيث نلاحظ أنه في السّنوات الأولى كان يتضح وجود عجز و إبتداءا 1996 إلى غاية 2014 شهدت الجزائر فوائض تجاريّة معتبرة على الرّغم من وجود أزمات عديدة مرّ بها الإقتصاد الجزائري وفي حين أنّه في السّنوات الأخيرة بعد 2014 عرف عجزا تجاريا بسبب إنخفاض أسعار النّفط و الإرتفاع المتسارع لفاتورة الواردات .

III. دراسة قياسيّة للدّورات الإقتصاديّة :

جدول2 : الإحصائيّات الوصفيّة لمتغيّرات الدّراسة

	EBGS	FCE	FMCEH	GFCM	GNE	OIP
Mean	2.354898	63.42755	47.23939	31.23041	97.64510	37.47560
Median	1.330000	63.87000	49.51000	30.80000	98.67000	27.56000
Maximum	26.89000	81.34000	63.71000	48.59000	114.6300	111.6697
Minimum	-14.63000	42.94000	30.18000	20.68000	73.11000	2.240000
Std. Dev.	9.572070	10.11675	9.051915	6.273102	9.572070	30.06267
Skewness	0.718825	-0.256851	-0.345199	0.486559	-0.718825	1.175168
Kurtosis	3.015002	2.242346	2.073681	2.788144	3.015002	3.357191
Jarque-Bera	4.220249	1.710772	2.725045	2.025011	4.220249	11.53882
Probability	0.121223	0.425119	0.256014	0.363308	0.121223	0.003122
Sum	115.3900	3107.950	2314.730	1530.290	4784.610	1836.304
Sum Sq. Dev.	4397.977	4912.732	3932.984	1888.887	4397.977	43380.69
Observations	49	49	49	49	49	49

المصدر: من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج eviews

يتضح من الجدول أن المتوسطات تقترب كثيرا من الوسيط بإستثناء أسعار النفط الذي يشهد إرتفاع المتوسط اكثر من الوسيط وهو دلاله واضحه على حدة التقلبات في أسعار النفط علاوة إلى حده التقلبات التي يبرزها المتوسط والوسيط يؤكد الانحراف المعياري حقيقه التذبذب والتي تظهر بصفه واضحة حيت تتزايد اسعار النفط مقابل المتغيرات الأخرى .

جاء معامل التفرطح kurtosis > 3 ف ي كل من اسعار النفط و الميزان التجاري و الإنفاق الحكومي وهذا يدل ان منحنى التوزيع مدبب اما بالنسبة للانفاق الكلي و استهلاك الأسر و تكوين رأس المال الثابت فجاء أصغر من 03 و هذا يدل أن التوزيع مفرطح ، أما معامل الالتواء فجاء موجبا في اسعار النفط

وتكوين رأس المال الثابت والميزان التجاري أما بالنسبة لباقي الحالات فكان سالبا و هذا له دلالة واضحة على وجود تقلبات أكتر بالنسبة للمتغيرات التلاتة في الآونة الأخيرة .

جدول3 : العلاقة المتبادلة بين متغيّرات الدّراسة

correlation probability	EBGS	FCE	FMCEH	GFCM	GNE	OIP
EBGS	1.000000					

FCE	-0.731975	1.000000				
	0.0000	-----				
FMCEH	-0.687969	0.978147	1.000000			
	0.0000	0.0000	-----			
GFCM	-0.624832	0.120615	0.090807	1.000000		
	0.0000	0.4091	0.5349	-----		
GNE	-1.000000	0.731975	0.687969	0.624832	1.000000	
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
OIP	0.710742	-0.825572	-0.807978	-0.289375	0.710742	1.000000
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0437	0.0000	-----

المصدر: من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج eviews

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة طردية بين (الميزان التجاري و اسعار النفط) و(الإنفاق الحكومي و أسعار النّفط) هذا يعني أنّه إذا كانت أي زيادة في أحد المتغيّرين تصحبها زيادة في المتغيّر الثّاني و العكس صحيح و هذا أمر مفروغ منه نظرا لإعتماد الجزائر على النّفط في صادراتها و إقتصادها وهذا ما يولّد العجز .

أمّا بالنّسبة للعلاقة بين الميزان التجاري و (الإنفاق الكلي والاستهلاك الأسري وتكوين رأس المال الثابت إضافة إلى الإنفاق الحكومي) فيتّضح لنا وجود علاقة عكسيّة و هذا يفسّر على أنّه أي أي زيادة أو إرتفاع في أحد المتغيّرين يقابلها نقص في المتغيّر الآخر و العكس صحيح. نفس الأمر ينطبق على الباقي .

جدول 4: الإرتباط التّقاطعي بين مكوذنات النّاتج المحلّي الإجمالي (2019/1971)

المتغيّر	t+2	t+2	t+1	t	t−1	T−2	t−3
تكوين رأس المال التابت	0.14	0.22	0.42	0.62	0.54	0.52	0.53
سعر النّفط	−0.54	−0.58	−0.61	−0.71	−0.77	−0.76	−0.70
الإنفاق الأسري	0.57	0.58	0.62	0.68	0.53	0.40	0.32
الميزان التّجاري	−0.51	−0.59	−0.77	−0.99	−0.77	−0.59	−0.52
الإستهلاك النّهائي	0.53	0.57	0.64	0.73	0.56	0.42	0.33

المصدر: من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج eviews

يتّضح من الجدول أنّ تكوين رأس المال الثابت جاء بأعلى نقطة عند فترة **(t0)** لمعامل الإرتباط المقطعي **cross–correlation** و هي دلالة على تحرّك متزامن لهذا المتغيّر مع الإنفاق الحكومي و يبلغ الذروة **peak** مع الإنفاق الحكومي و في هذه الحالة نعتبر المتغيّر المدروس يتّجه في نفس إتّجاه الإنفاق الحكومي **procyclical** لأنّ الإشارة كانت موجبة ، نفس النّتيجة يمكن تعميمها على الإنفاق الأسري و الإستهلاك النّهائي .

الميزان التّجاري هو الآخر يتزامن في تقلّباته مع الإنفاق الحكومي إلاّ أنّه يأخذ عكس إتّجاه الإنفاق الحكومي **counter–cylical لأنّ** الإشارة كانت سالبة .

أمّا بالنّسبة لسعر النّفط فان اعلى قيمة مطلقة جاءت في فترات التّباطؤ **lags** من ثم نعتبره متغير مبطّأ و يبلغ الذروة **Peak** بعد الإنفاق الحكومي .

خلاصة الفصل:

كان مطلبنا الرّئيسي في بداية الفصل معرفة طبيعة الدّورات الإقتصاديّة في الجزائر من خلال دراسة االعلاقة بين الإنفاق الحكومي و المتغيّرات المدروسة (إستهلاك الأسر ، الإنفاق الكلّي ، ، الميزان التّجاري إضافة إلى أسعار النّفط) ، و ذلك بإتّباع أسلوب التّحليل الوصفي و القياسي خلال فترة الدّراسة ، حيث توصّلنا في هذا الفصل أنّ المتغيّرات الإقتصاديّة الكليّة للإقتصاد الجزائري يكتسي أهمّيّة بالغة في تحليل واقع النّمو و أنّ النّفط هو المسيّر القائد للإقتصاد الجزائري ، فلقد بات هذا الأخير مرهونا بعائدات البترول و أسعاره في السّوق العالميّة .

خاتمة عامة

خاتمة عامّة :

لقد حاولنا من خلال بحثنا الإهتمام بموضوع الدّورات الإقتصاديّة في الجزائر خلال الفترة 2019/1971 ولقد توصّلنا أنّ الدّورات الإقتصاديّة هي نبض مشترك لمختلف الإقتصاديّة مهما كانت درجة نموّها و تطوّرها غير أنّ لها حركات ليست منظّمة تماما و ليست قابلة للتّوقّع و لا توجد طريقة تسمح بالتّنبؤ بإضطرابات النّشاط الإقتصادي الّتي تترك آثار متعدّدة و مختلفة تضرّ بالإقتصاد نتيجة التّذبذبات و التّقلّبات الّتي تصيب مكوّنات النّشاط الإقتصادي و الّتي تظهر آثارها على معدّلات النّمو الإقتصادي ،ويتّضح من خلال الدّراسة النّظريّة لبحتنا أنّ الدّورات الإقتصاديّة لها عدّة مؤشّرات و مراحل إضافة إلى وجود أسباب مختلفة تظهر من خلال النّظريّات المفسّرة لها ، كما أنّ أنواعها تختلف و تتعدّد ، كما تطرّقنا بإختصار مدقّق إلى بعض الدّراسات السّابقة الّتي عرضت موضوع بحتنا .

أمّا فيما يخص الفصل الثّاني و الّذي يختصّ في الدّراسة التطبيقيّة إستعملنا دراسة الإرتباط المقطعي cross– correlation الّذي درسنا من خلاله العلاقة بين الإنفاق الحكومي و المتغيّرات المدروسة ، و يتّضح لنا أنّ الإقتصاد الوطني عرف فترات ركود و فترات رواج منذ الإستقلال ، إضافة إلى وضوح أنّ تحليل المتغيّرات الإقتصاديّة لها أهمّية بالغة في تشخيص واقع الإقتصاد و وتفسير الدّورات الإقتصاديّة و معرفة ما إذا كان في حالة جيّدة أم على غرار ذلك و من خلال دراسة cross– correlation لنا صحّة الفرضيّات المقدّمة في بداية بحتنا و أنّ المتغيّرات الإقتصاديّة الكلّية تفسّر الدّورات الإقتصاديّة إضافة أنّ أسعار النّفط هي الّتي تقود الدّورات الإقتصاديّة في الجزائر و تحدّد فترات الرّكود و الرّخاء .

من خلال تشخيصنا لواقع الدّورات الإقتصاديّة في الجزائر فإننا نقدم الإقتراحات والتوصيات التالية:

العمل على تحديد الإستراتيجية المثلى للتأثير من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية و محاولة التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الصّادرات خارج قطاع المحروقات ذلك لأنّه يعتبر طاقة غير متجدّدة و مهدّدة بسلع منافسة له (التّطوّر التّكنولوجي) .

الإهتمام بقطاع الفلاحة وعصرنته ، و توفير التّمويل اللّازم للنّهوض به ، من خلال توفير الدّعم من جهة و الرّقابة على تنفيد مشاريع الدّعم من جهة أخرى مع الصّرامة في التّنفيد .

السّعي لدعم القطاعات الإنتاجيّة خصوصا أنّ الجزائر تمتلك موارد طبيعيّة لتتمكّن من سدّ حاجيات السّوق المحليّة و العمل على ترشيد الإيستراد بالصّورة الملائمة لكي نستطيع إنجاح البرامج التنمويّة المسطّرة .

اللّجوء إلى الطّاقات المتجدّدة الصّديقة للبيئة كالطّاقة الشّمسيّة و طاقة الرّياح و تشجيع الإستثمار في هذا المجال و البحث العلمي .

ضرورة الإهتمتم بقطاعي السّياحة و الخدمات بإعتبارهما يلعبان دورا مهمّا فيتنويع صادرات البلد و خلق مناصب الشّغل .

إستثمار التّدفّقات الماليّة الّتي مصدرها قطاع المحروقات في التّعليم و رأس المال البشري ، حيت أنّ الإستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة و إنتشار إستخدام التّكنولوجيا و تشجيع الإبتكارات

تشجيع المناطق الحرة في البلاد لتشجيع الإستثمار الأجنبي، وإحداث صدمات إيجابية من خلال التكنولوجيا التي توفرها الإستثمارات الأجنبيّة ممّا يحدث فترة رواج ونمو قوي تكون له آثار إيجابية على الإقتصاد الوطني.

ضرورة دعم المنافسة و محاربة الإحتكار و فضّ النّزاعات بين الطّبقات .

قائمة المراجع

I. اللّغة العربيّة :

1. الكتب:

- برنارد برنيه و إيف سيمون– أصول الإقتصاد الكلّي–ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدّين –المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع –ط1– بيروت –1989 .
- بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط2–الأردن– 2006 .
- جيمس جوارتيني وريجارد ستروب– الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح وعبد العظيم محمّد –دار المرّيخ للنّشر –الرّياض–1988.
- رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة 226–الكويت–أكتوبر 1998 .
- صالح خصاونة– مبادئ الإقتصاد الكلّي– دار وائل للنّشر– ط2 –عمان 1995.
- ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الثاني – ديوان المطبوعات الجامعية – ط2 – الجزائر– 2011
- عمر صخري –التحليل الإقتصادي الكلي –ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الخامسة .
- فؤاد مرسي –الرّأسماليّة تجدّد نفسها–سلسلة عالم المعرفة–الكويت 1978 .
- محمد عبد الحميد شهاب – التحليل الإقتصادي الكلي– المكتبة العربيّة .
- موفّق محمّد عبده –حماية المستهلك في الفقه الإقتصاد الإسلامي – (دراسة مقارنة) – الطّبعة 01 – 2002 .

2. الأطروحات:

- بونوة سمية – علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية–قسم العلوم الإقتصادية –كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير –جامعة حسيبة بن بوعلي –الجزائر –2009 / 2010 .
- محمّد هاني –الدّورات الإقتصادية و آليات التحكم فيها حالة الجزائر 2012/2000 –مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصاديّة –كليّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير –نقود و مالية – جامعة د.يحي فارس –المدية–الجزائر – 2013 .

- لبعل فطيمة–إنعكاسات الأزمة الماليّة العالميّة لسنة 2008 على الصادّرات النّفطية للدّول العربية –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصاديّة –كلّية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التّسيير– إقتصاد دولي –جامعة محمّد خيضر –بسكرة – الجزائر –2017 .
- لطفي بوناب – أهمية السياستين المالية و النقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية– كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير –جامعة محمد بوضياف– المسيلة .
- ياسين مراح – أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية الجزائر خلال الفترة (2000–2016) – رسالة دكتوراه –جامعة يحي فارس – المدية –2019 .
- جمال بوزيدي –العلاقة بين معدل الفائدة و الدورة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية –جامعة محمد بوقرة – بومرداس–2017.
- دحمان بواعلي سمير – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية– دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 2005/1970 –رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف –2006.
- طالبي صلاح الدّين–تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية و تداعياتها –حالة الجزائر) –مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجيستر –جامعة أبو بكّر بلقايد –تلمسان 2010 .
- لطفي بوناب –أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1990–2016) –رسالة دكتوراه –جامعة محمد بوضياف –المسيلة –2020.
- النوني جيلالي – تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات –الواردات) –مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الإقتصاد –كلية العلوم الإقتصادية ،علوم التسيير و علوم تجارية –جامعة وهران–المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و إدارة الأعمال –2014.

3. المقالات:

- أبو بكر بوسالم و مرداسي أحمد رشاد –قراءة في العلاقة التكامليّة بين الوقف و الزّكاة ودورهما في تنشيط الدّورة الإقتصاديّة –مجلّة منتدى للدّراسات و الأبحاث الإقتصاديّة – العدد02 –ديسمبر 2017.
- أشواق بن قدور 2019– توقيت دورات أسواق رأس المال والدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية – الاقتصاد الأمريكي نموذجا– مجلة الباحث، المجلد 19)العدد01 (، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
- أشواق بن قدور –تطوّر النظريات المفسّرة للدّورات الإقتصاديّة –المجلّة الجزائريّة للتّنمية الإقتصادية .

- دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم –نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية – دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها –مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر.
- رجاء خضير عبود موسى الرّبيعي – التحليل الفكري للدّورات الإقتصاديّة–مجلّة كليّة الإدارة و الإقتصاد للدّراسات الإقتصاديّة و الإداريّة و الماليّة – المجلّد 2012 –العدد 07 –31 ديسمبر كانون الأوّل كانون الأوّل 2012 .
- سي محمّد كمال و بن حبيب عبد الرّزّاق– دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية : دراسة حالة الجزائر (1969 – 2015) –دفاتر MECAS –العدد 13 –ديسمبر 2016.
- عبد الحميد مرغيت –دور السياسة المالية العامّة في مجابهة تقلّبات الدّورة الإقتصادية في البلدان المصدّرة للسّلع الأوليّة :تجربة الشيلي –المجلة الجزائرية للدّراسات المالية و المصرفيّة –المجلّد 04 –العدد 01 –جوان 2018 .
- عبد القادر شلالي و محمّد هاني –العجز الموازني كآلية للتّأثير في إتّجاه الدّورة الإقتصاديّة في الجزائر دراسة قياسيّة للفترة (2015/2000)– مجلّة نماء للإقتصاد و التجارة –العدد03 –جوان 2018 .
- عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلّد التاني عشر –العدد الأوّل –يناير 2010 .
- علي مكيد و عماد معوشي –دراسة قياسيّة لأثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النّهائي على النّمو الإقتصادي في الجزائر.
- كمال باصور و محمّد هاني– فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2012 – مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة المدية–المجلّد 03– العدد01–سنة 2015 .
- لوالبية فوزي و آخرون –أثر السّياسة المالية على النّاتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 1997_ 2017 نموذجا – المعيار –المجلّد 11 – العدد 03 –سبتمبر 2020 –
- ناصر بوتلجة و عطا الله بن مسعود–الدّورات الإقتصاديّة و مدى تزامنها بين الدّول العربيّة و شركائها الإقتصاديين –رؤى إقتصاديّة –العدد 02 –جوان 2012 .
- هجيرة عبد الجليل و سمير بهاء الدّين مليكي –أثر تغيّرات سعر الصّرف على الميزان التّجاري الجزائري – LE CAHIER DE MECAS –العدد 08 – ديسمبر 2012 – جامعة تلمسان .
- وسيلة بوفنش– تحليل و دراسة العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال التابت و النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980 –2018 – الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية و الإنسانية – المجلد 13 – العدد 02 – 2021

II. اللّغة الإنجليزيّة :

1. الكتب :

- Campbelle R . McConnell and others –Economics principales ,problems,and policies –McGRAW-HILL Irwin

2. المقالات :

- Iulia Traistaru -Transmission Channels of Business Cycles Synchronization in an Enlarged EMU- University of Bonn
- Jeffrey A.Frankel & Andrew K.Rose (1997 The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria,IMF staff workin pepar, 1-31
- Marcelle Chauvet (1998)- Stock Market Fluctuation and Business Cycle- Financial Support of the Dean's Faculty Research Incentive- University of Califor.
- Sanvia and Julien (2003)- Interactions Between Business Cycles Stock Market Cycles andInterest Rates: The Stylized Facts- Financial Stability Review-N°3, November.
- Stijn Claessens,M. Ayhan Kose and Marco E. Terrones (2011)- How Do Business and Financial Cycles Interact?- Working paper, N° 11/88-International Monetary Fun

III. اللّغة الفرنسيّة:

3. المقالات:

- Christophe Blot et Sabrine Le Bayon et Mathieu Lemoine (2009)- De La Crise Financière à La Crise Economique : Une Analyse Comparative France –Etats Unis- Revue de l'OFCE,N°110- Centre De Recherche En Economie Des Sciences Politique.